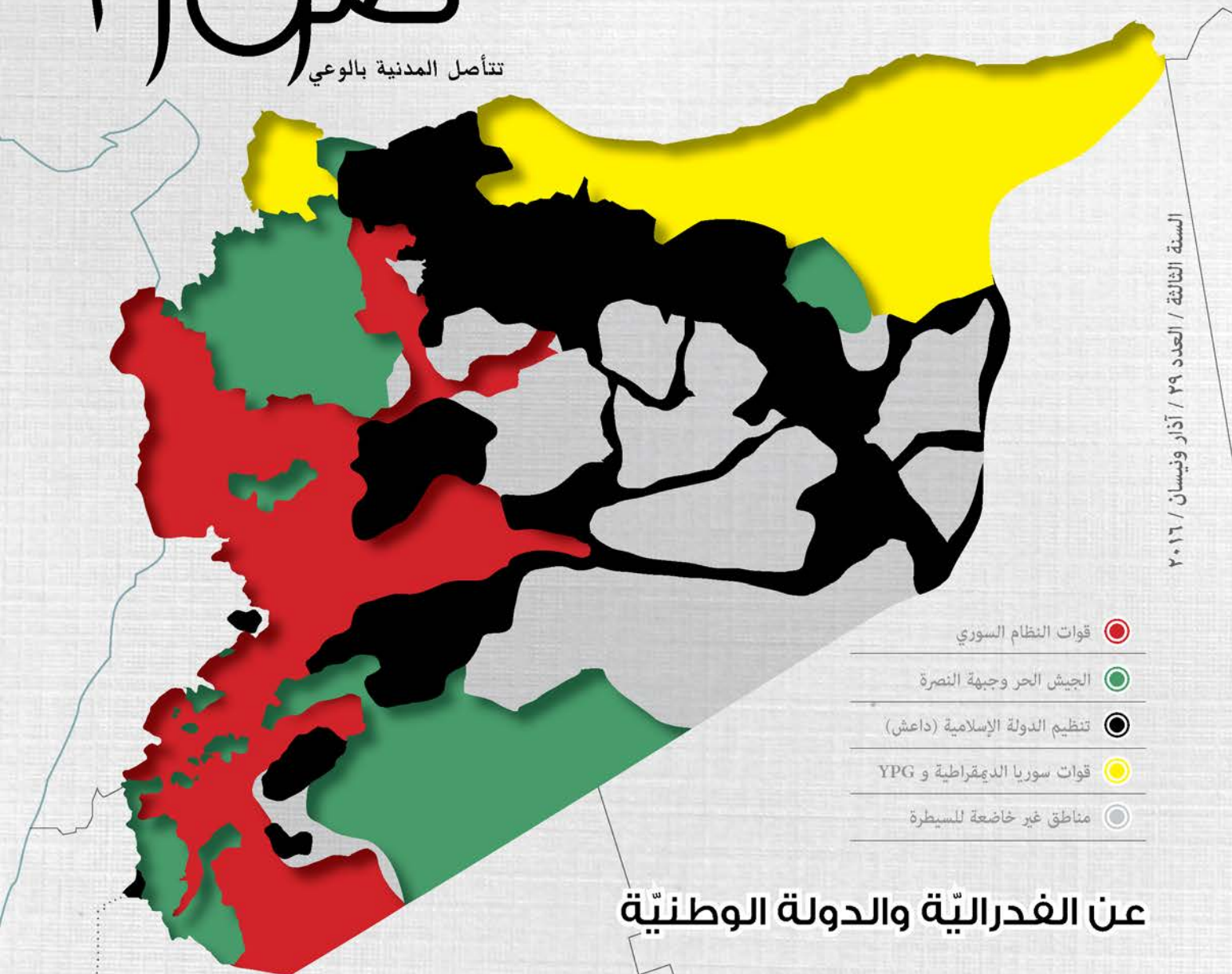




عن الفدرالية والدولة الوطنية

كانتونات اقتصادية حجمها سبعة مليارات دولار
خارج سيطرة النظام

العودة إلى التيه
اللاجئون السوريون بعد الاتفاق الأوروبي- التركي

الفهرس



تتأصل المدنية بالوعي
صادرة عن مركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا | CCSDS

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email: info@suwar-magazine.org
Facebook: suwar-magazine
website: www.suwar-magazine.org

ملف	ص ٤
العودة إلى النية..	
اللاجئون السوريون بعد الاتفاق الأوروبي- التركي	
• اللاجئين السوريون ورقةً سياسيةً بين الحكومات	
• الفيذا التركية تزيد من معاناة السوريين	
رأي	ص ١٠
• جريمة في اللغة	
• عن الفدرالية والدولة الوطنية	
• المعارضة السورية ومفهوم المؤسسة	
حوار	ص ١٦
مجلة صور حوار رئيس هيئة الاقتصاد وجامعة عفرين	
الدكتور أحمد يوسف	
تحقيق	ص ٢١
• أطباء محافظة إدلب تحوّلوا إلى تجار	
• وسط فظاعات الحرب.. تجارب حب اجتازت حاجز الدين	
والطائفة وتكللت بالزواج	
إيقاع العدسة	ص ٢٦
نافذة على الحقوق	ص ٢٨
التقارير الحقوقية ودورها في التوثيق القانوني	
اقتصاد وتنمية	ص ٣٠
كانتونات اقتصادية حجمها سبعة مليارات دولار خارج	
سيطرة النظام	
ثقافة	ص ٣٦
قراءة في رواية «هياج الإوز» للأديب سليم بركات	
بورترية	ص ٣٨
على الحاجز تُصادر الحياة وتهرب الظلال..!!	
اعتقال القصيدة.. عمار الحاج (أبو جيفارا)	
سينما	ص ٣٩
فيلم حكايا استنبول	
عن فراشات الضوء في زحام المدن	
منظمات ومشاريع ومبادرات	ص ٤٠
الديك	ص ٤٢
أنا المقتول ياعم أبو حسن	

مأساة حلب، وعبثية الحرب، والمفاوضات

في خضمّ الصراع السوريّ، ودخول المدن السورية واحدةً تلو الأخرى أتون الحرب، كانت حلب متأخرةً عن نظيراتها. وشكّل دخولها الحرب كارثةً للنظام، لأنها مركز الاقتصاد والثقل الماليّ، فهي عاصمة الصناعة السورية وعاصمة الشمال وثاني أكبر مدن البلاد، وتمرّ بها خطوط مواصلاتٍ مهمة تصل إلى داخل تركيا المجاورة. ومن هنا تأتي أهميتها لكل أطراف الصراع، وحدة النزاع الدامي للسيطرة عليها، ما أدّى إلى نكبة سكانها من المدنيين نتيجة الحرب التي لم تتوقف فيها يوماً واحداً.

يعود الصراع على مدينة حلب، وإبقاؤها خارج إطار الهدنة، إلى رغبة طرفي الصراع في السيطرة عليها بشكل كامل. فالنظام يرى أن سيطرته على المدينة ستشكّل ضربةً للدول الإقليمية الداعمة للمعارضة المسلحة، مما يفقدها أوراق الضغط في المفاوضات الجارية، ويهدد لانتصار عسكريّ شبه كاملٍ يهدد لحسم الحرب لمصلحته، بينما تراهن المعارضة على هذه المدينة لأنها مركز قوّتها وطريق إمدادها مع الدول الإقليمية الداعمة. غير أن هذه الرؤية والرغبة الجامحة لدى كلّ طرفٍ في السيطرة على المدينة تدمّر طموحات وأحلام مئات الآلاف من السكان المدنيين في الأمن والاستقرار والعيش بسلام، فأهل حلب لا يريدون لدماء أبنائهم أن تهدر، فقط لأن هناك من يريد استثمارها في حساباتٍ سياسية وعسكرية.

المطلوب من السوريين التضامن مع مأساة المدنيين في مدينة حلب التي تتعرّض لأبشع أنواع العدوان من نظام يقصف المشافي والمدارس والبيوت والأسواق، ومعارضة تردّ على وحشية النظام بما يتوافر لها من إمكانيات، دون أن تحسب بدورها حساباً لأرواح الأبرياء.

كما من المطلوب الضغط على الأطراف الدولية لتشمل المدينة بقرار الهدنة بشكلٍ دائمٍ، وإجبار أطراف الصراع على العودة إلى طاولة المفاوضات لإيجاد مخرجٍ نهائيٍّ للأزمة السورية. ولن يكون ذلك إلا بكبح جماح الطموحات العسكرية للنظام بشكلٍ خاصّ، وجعله يفهم أن الحسم العسكريّ مستحيل، وألا عودة إلى ما كانت عليه الأمور قبل الانتفاضة السورية، وأن الاعتراف

بالخصوم السياسيين والعسكريين، ومعاملتهم بشكلٍ نديٍّ، شرطٌ أساسيٌّ للوصول إلى حلٍّ ينقذ ما تبقى من البلاد وأهلها من الموت والخراب.



اللاجئون السوريون ورقة سياسية بين الحكومات آلاف العالقين في اليونان ينتظرون مستقبلاً مجهولاً

جورج.ك.ميالة

بدأ، في العشرين من آذار الماضي، سريان بنود الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، القاضية بمنع تدفق اللاجئين عبر السواحل التركية إلى اليونان. وكانت قد عقدت قبل ذلك قمة بين الطرفين في العاصمة البلجيكية بروكسل، تضمنت مباحثات حول عدة نقاط، أهمها تقديم دول الاتحاد مبلغ ٣ مليار دولار أمريكي لرفع مستوى حياة اللاجئين السوريين في تركيا، مع تعهد دول الاتحاد بنقل ١٦٠ ألفاً منهم وإعادة توطينهم في أراضيها، وإعادة فتح ملف المباحثات حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتسريع في تنفيذ شرط إلغاء طلب الفيزا من المواطنين الأتراك الراغبين في السفر إلى الاتحاد الأوروبي.

أبو محمد رجلٌ ستيئيٌّ من مدينة حلب، يقول لـ«صور»: «عدت، مع عائلتي، إلى مدينة أضنة في اليوم التالي للإعلان عن بدء سريان الاتفاقية. لم نجرؤ على العبور إلى اليونان خوفاً من إجبارنا على العودة وخسارة مبلغ ٦ آلاف دولار كلفة السفر بـ(البلم)». ويبيد أبو محمد قلقه من المستقبل بعد إلغاء مشروعه بالذهاب إلى أوروبا، ويقول: «بعد تحطم حلمنا بالسفر إلى هولندا أصبح المستقبل في تركيا مجهولاً، فقد كنت معلماً للتاريخ في حلب، ولا توجد فرص عملٍ لاختصاصي في تركيا. لا نملك سوى هذا المبلغ الصغير الذي يغطي مصروفنا لأربعة شهور، ولا يكفي لافتتاح أي مشروع صغير. إضافةً إلى ذلك لا يمكننا العودة إلى سوريا بسبب دمار منزلنا هناك. كل شيء ضايبُ الآن ولا نعرف كيف سنتدبر أمورنا مستقبلاً».

أما سمية (٣٠ عاماً) من مخيم اليرموك، وتحدثت معها المجلة قبيل عبورها إلى اليونان بساعات، فقالت: «لا يهمني أي شيء، سأصل إلى اليونان مهما كانت النتائج. حتى لو اضطررت إلى تقديم طلب اللجوء في اليونان سأكون أكثر قرباً من أخوتي الذين سبقوني إلى ألمانيا. الحياة في سوريا باتت مستحيلةً ولا يمكنني التراجع».

وفي المقابل طرحت تركيا على الطاولة عدة شروط لتنفيذ الاتفاقية، أهمها رفع الاتحاد الأوروبي مقدار المساعدة المخصصة للاجئين لتصل إلى ٦ مليار يورو، وتطبيق مبدأ «واحد مقابل واحد»، وموجبه يقوم الاتحاد باستقبال لاجئٍ سوريٍّ واحدٍ مقيم في تركيا بشكل شرعيٍّ، مقابل أن تستقبل تركيا من اليونان لاجئاً وصل إلى الأخيرة بشكلٍ غير شرعيٍّ، على أن لا يدخل هذا اللاجئ مجدداً في مشروع إعادة توطين اللاجئين السوريين بأوروبا، إضافةً إلى رفع شرط الفيزا عن الأتراك عند دخولهم الاتحاد الأوروبي بدءاً من شهر حزيران القادم، وإعادة ملف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلى طاولة المفاوضات بشكلٍ جدّيٍّ وبخطواتٍ تنفيذية.

في إزمير

شهدت مدينة إزمير التركية، وهي أبرز أماكن تجمع اللاجئين السوريين الراغبين في العبور نحو اليونان، تراجعاً في أعداد الواصلين إليها لهذا الهدف خلال الأيام القليلة الماضية، ولكن مجموعاتٍ سرّية لا تزال تحاول رغم التراجع.

يقول الناشط محمد المعضماني لـ«صور»: «في العادة كان يعبر يومياً ما يقارب ٢٥٠٠ شخص، وبعد بدء تنفيذ الاتفاقية انخفض العدد إلى حوالي ٥٠٠، رغم تشديد الشرطة التركية جولاتها خصوصاً في الصباح الباكر موعد انطلاق المهاجرين». وعلى الطرف اليوناني يقول شخصٌ متعاونٌ مع المهريين رفض الإفصاح عن اسمه للمجلة: «هناك حركة أمنية مكثفة في بحر إيجه، فقد زاد عدد السفن التابعة لحلف الناتو التي تجوب هذا البحر على مدار الساعة، وسُجلت عدة حالاتٍ من إلقاء القبض على زوارق في عرض البحر وإعادتها إلى تركيا».

ويعيش السوريون حالة قلقٍ وترددٍ نتيجة القرارات الجديدة، فقرّر بعضهم إلغاء رحلة الهجرة وينوي بعضهم أن يستكملها رغم جميع المخاطر القانونية والأمنية.

العودة إلى التيه اللاجئون السوريون بعد الاتفاق الأوروبي- التركي

اللاجئون السوريون ورقة سياسية بين الحكومات
آلاف العالقين في اليونان ينتظرون مستقبلاً مجهولاً

جورج.ك.ميالة

الفيزا التركية تزيد من معاناة السوريين

كمال السروجي



طرقٌ بديلة

لم تغلق الإجراءات الجديدة باب الوصول إلى أوروبا بشكل كامل، فالكثير من السوريين يبحثون عن طرقٍ للوصول إلى الجزائر بالطيران، ثم براً نحو ليبيا، وبعدها بحراً باتجاه إيطاليا.

وتحذر منظماتٌ معنيةٌ من خطورة هذا الطريق بسبب صعوبة الوضع الأمني في ليبيا، إضافةً إلى طول المسافة بين الشواطئ الليبية والإيطالية، والتي تستغرق أحياناً خمس عشرة ساعة في البحر، في حين تستغرق المسافة بين تركيا واليونان حوالي الساعة. وتتوقع هذه المنظمات أن تقل الأعداد كثيراً، خصوصاً أن الوصول إلى إيطاليا يتطلب جواز سفر نظامياً، وشروطاً أخرى للسفر إلى الجزائر، إضافةً إلى تكاليف مادية مرتفعة، وهذا ما لا يمتلكه الكثير من السوريين.

في اليونان

وصل عدد اللاجئين العالقين في اليونان، بعد قرار الحكومة المقدونية إغلاق الحدود في وجههم، إلى ما يزيد على مئة ألف شخص، غالبيتهم من السوريين، يتوزعون في مدن يونانية عدة، إضافةً إلى قرابة ١٥ ألف شخص في منطقة «إيدوميني» على الحدود المقدونية. ويحاول هؤلاء يومياً دخول مقدونيا لكن جيشها يصدّهم بالقوة مستخدماً القنابل المسيلة للدموع والهرافات لمنعهم من كسر السياج الحدودي ومواصلة الطريق.

ويعيش هؤلاء في ظروف بالغة الصعوبة، بخيام بدائية اشتروها على نفقتهم الخاصة، وفي ظلّ برد شديد وأمطار غزيرة. وتقوم منظماتٌ غير حكومية، أوروبية ويونانية محلية، بتقديم المساعدات الغذائية والخدمات الطبية لهم بشكل مجاني. وينفذون يومياً وقفاتٍ احتجاجيةً مطالبين بفتح الحدود.

تقول السيدة هدى (أربعينية) المقيمة في أثينا: «سنظاير يومياً حتى تحل مشكلتنا، سنبقى نحتج حتى يأتي جميع مسؤولي أوروبا. هذا حقنا بموجب قوانينهم. ولن نستجيب لدعوات الحكومة اليونانية لنقلنا إلى مخيمات في مدن أخرى، إن رضخنا لذلك فهذا يعني أننا سنمضي فترة طويلة في اليونان أو في هذه المخيمات».

أما الناشط غيفارا نبي، وهو شاب عالق في مخيم «الخيام» كما يلقبه الكثيرون، فيقول لمجلة «صور»: «جميعنا نريد العبور ومتابعة

الطريق، ولا أحد يرغب في البقاء في اليونان. في هذا المخيم اللعين لا أحد يقدم حلاً جذرياً لنا. شخصياً أرغب في الوصول إلى ألمانيا، حيث يسكن أخوتي، ولكن اليأس بدأ يتسرب إلي. وفي الغالب سأسافر إلى أثينا لتقديم طلب إعادة توطين في أوروبا لدى المنظمات هناك».

وبدأت منظمات مجتمع مدني، يونانية وأوروبية، بتسجيل أسماء اللاجئين الراغبين في إعادة التوطين، كخطوة تحضيرية لأي قرار سياسي أوروبي بهذا الشأن. ويعيش اللاجئون حالة من التخطب وسط شائعات كثيرة، كنية الاتحاد الأوربي إعادة توطين ٦٤ ألفاً خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً من تقديم الطلب.

إلا أن غيفارا نبي يؤكد أن «لا شيء رسمياً حتى اللحظة، ولا توجد قائمة بالدول الراغبة في ذلك. وفي نظام إعادة التوطين لا يكون الأمر حسب إرادة الشخص، بل هو متروك للحكومات الأوروبية تبعاً لمعاييرها الخاصة».

القانون الدولي

تعرف القوانين الدولية «اللاجئ» بأنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، نتيجة خوف له ما يبرره كالتعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو بسبب رأي سياسي ما، ولا يستطيع، بسبب حالة الخوف، أو لا يريد، أن يستظل/تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

وتؤكد اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ مجموعة من الحقوق الأساسية لهم، تعادل الحريات التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في بلد ما، كحرية العقيدة والتنقل من مكان إلى آخر، والحق في الحصول على التعليم ووثائق السفر، وإتاحة فرصة العمل التي تؤمن حياة كريمة. وتشدد بنود الاتفاقية على ضرورة التزام الحكومات المضيفة بذلك. وينص أحد الأحكام الرئيسية في هذه الاتفاقية على عدم جواز إعادة اللاجئ (المصطلح القانوني هو حظر الطرد أو الرد) إلى بلد يخشى فيه من التعرض للاضطهاد. وهذه المبادئ تكفلها المادة ٣٣ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، والتي تنص في فقرتها الأولى على أنه: «لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو تردّه بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية». وتعدّ البلدان الـ١٣٩ حول العالم،

التي وقّعت على اتفاقية ١٩٥١، بما فيها دول أوروبا، ملزمة بتنفيذ بنود الاتفاقية، خصوصاً ضمان منح اللاجئين اللجوء وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان يخشى أن تتعرض حياتهم فيها للخطر، ومساعدتهم على بدء حياتهم مجدداً. وهذا مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومعاهدة جنيف والبروتوكولات الملحقه بها.

وفي الإطار ذاته تحدّد اتفاقية اللاجئين، بشكل دقيق، الأفراد الذين يجب استبعادهم من نظام الحماية الدولية للاجئين؛ إذ تتضمن المادة ١ من الاتفاقية، وهي المادة المعروفة بـ«فقرات الاستبعاد»، استبعاد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والجرائم غير السياسية الخطيرة، من الحماية الممنوحة في إطار نظام اللجوء.

وفي السياق نفسه تشير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان صراحةً في أحكامها إلى أنه: «لا يوجد إعفاء من قانون الاتحاد الأوربي لحقوق الإنسان، حتى في سياق الموجات الاستثنائية للهجرة».

وأبدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قلقها من مشروع الاتفاق بين الاتحاد الأوربي وتركيا. وقال مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «فانسون كوشيتيل»، خلال مؤتمر صحفي عقد بجنيف: «الطرد الجماعي للاجئين ممنوع بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. لذلك أي اتفاق سيتم بموجبه إرسال اللاجئين إلى بلد ثالث لن يكون متوافقاً مع القانون الأوربي والقانون الدولي».





الفيزا التركية تزيد من معاناة السوريين

كمال السروجي

فسألت المحامي طارق الحلواني الذي رأى أن التشدد في منح تأشيرة السفر من بعض البلدان إلى تركيا مرده الاتفاقيات التي تمت مؤخراً بين الحكومة التركية والاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية. ويشرح: «هناك سوريون كثر، خصوصاً القادمين من مناطق سيطرة النظام، كانوا يسافرون من لبنان إلى تركيا عبر الجو أو البحر بهدف الهجرة، وقد وصل عشرات الآلاف منهم إلى أوروبا بالفعل عبر هذا الطريق.

لذلك أتوقع أن هناك تعليمات غير معلنة بإعاقه منح الفيزا خصوصاً من لبنان، ما يؤدي إلى خفض أعداد المهاجرين».

ويتابع الحلواني: «في الواقع لا يمكن أن نقوم بأي شيء حيال القضية، فالملف سياسي بامتياز، وله علاقة باتفاقيات بين الدول الكبرى. كل ما يمكن عمله هو إصدار تقارير حقوقية والمطالبة بتغيير المعاملة».

الذي يعرض حياة الكثيرين للاعتقال من قبل الأجهزة الأمنية.

يقول عمر (٣٠ عاماً)، وهو سائق في إحدى الشركات بالإمارات: «انتهى عقدي ولم أجد عملاً جديداً، وانتهت أوراق إقامتي. أعيش اليوم متخفياً بشكل غير قانوني. لو قبض عليّ سيتم ترحيلي إلى سوريا حتماً، وأنا متخلف عن خدمة العلم. في السابق كنا نرحل إلى تركيا، لكن فرض التأشيرة وصعوبة الحصول عليها من الإمارات، لأنني لا أملك وثائق عمل نظامية، وضعني في هذه الورطة الكبيرة».

وفي المقابل تستمر السفارات التركية في دول أوروبا في منح التأشيرات، سواء للاجئين أو للمقيمين، دون عوائق تذكر، وخلال المدة نفسها التي نصت عليها القرارات الجديدة.

حاولت «صور» معرفة سبب تذبذب معاملة السفارات التركية للسوريين،

وتذكره سفر بالطائرة إلى السودان، أخطط بعدها للتقدم بطلب فيزا إلى تركيا حتى أجتمع مع خطيبي وأخوتي هناك. هذا هو الطريق الوحيد، لا حل آخر أمامي بعد رفض طلبي للحصول على الفيزا التركية من بيروت».

وتتابع: «الانتقال إلى تركيا عبر شمال سوريا، بشكل نظامي أو غير شرعي، ضرب من المستحيل، وخصوصاً لسكان المناطق الخاضعة لسيطرة النظام كدمشق. الطريق أشبه برحلة انتحار مجهولة ومحفوفة بالمخاطر، وليس لدي أقارب أو معارف هناك».

في سياق آخر تواجه السوريين في دول الخليج مخاطر أكبر نتيجة عدم منح التأشيرة باتجاه تركيا، خصوصاً للذين تتخذ في حقهم قرارات فصل تعسفي مجهولة الأسباب، كما يجري في الإمارات والكويت. وتصل هذه المخاطر إلى حد الترحيل إلى سوريا، الأمر

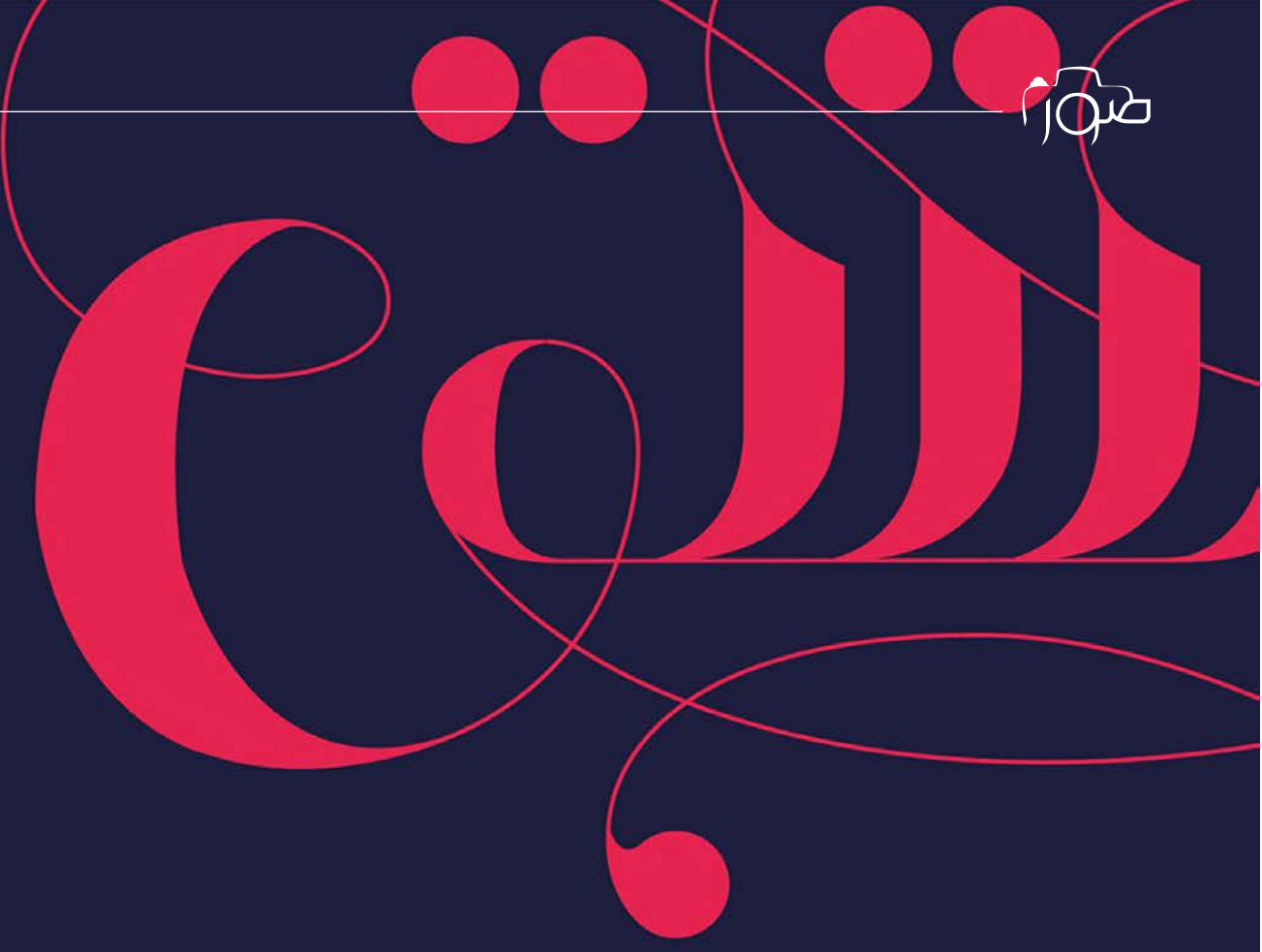
وأخذت إجازة لمدة أسبوع لتقديم الامتحان الذي هو مجرد حجة للسفر إلى لبنان. كنت أنوي السفر إلى تركيا للبحث عن عمل في إحدى المنظمات الطبية، ولكن قرار تأشيرة الدخول منعني من ذلك. سارعت إلى تحضير الأوراق المطلوبة للفيزا، كالحساب البنكي والدعوة من شخص يملك إقامة في تركيا، وصارت جميع أوراقي كاملة. تقدّمت بالطلب إلى السفارة التركية، وبعد شهر أرسلوا يقولون إنهم أعطوني موعداً في تشرين الثاني المقبل، أي بعد حوالي ثمانية أشهر». وتتابع: «اليوم أنا عالقة في لبنان ولا يمكنني العودة إلى سوريا. ومدّخراطي المالية بدأت تنفذ. بحثت عن عمل مؤقت مراراً وتكراراً ولم أوفق في ذلك».

أما المعلمة نورا فتقول لـ«صور»: «٢٥٠٠ دولار هو المبلغ الذي دفعته لأحد موظفي الجمارك على الحدود السورية اللبنانية، عن طريق أحد قادة مجموعات الشبيحة، لقاء التغاضي عن إذن السفر المطلوب من وزارة التربية، و٧٠٠ دولار لقاء حجز في الفندق ليومين

أدى القرار الذي أصدرته الحكومة التركية بفرض تأشيرة دخول على السوريين الراغبين في السفر إلى تركيا إلى تزايد المشاكل التي يعانيها السوريون اللاجئون خارج بلادهم أو الراغبين في الخروج منها حديثاً، وأجبر الكثيرين على البقاء في دول لا يملكون فيها أي عمل، تحت خطر الترحيل إلى سوريا، رغم معرفة حكومات هذه الدول بالخطورة الأمنية لذلك.

وفي بيروت، الوجهة الأبرز للسوريين الراغبين في السفر إلى تركيا عن طريق الطيران، تفرض السفارة التركية شروطاً معقدة للحصول على الفيزا، ومعاملات إدارية صعبة، جعلت من الأمر شبه مستحيل.

كانت سلمى طبيبة في أحد المشافي الحكومية بمحافظة حماة، وتروي حكايتها لـ«صور» قائلة: «لم يعد العمل في المشافي الحكومية يطاق، والحياة كذلك. وليس هناك سبيل للخروج من سوريا لأنني موظفة، فحجزت موعداً عبر الإنترنت لامتحان التوفل في بيروت،



جريمة في اللغة

نارت عبد الكريم

إنَّ استخدامنا اللغة بطريقة غير صحيحة قد تنتج عنه مساوئ عدّة؛ فرويتنا لأنفسنا وللواقع من حولنا ستغدو مشوّهةً وغير سليمة، وأفعالنا، التي تنبع من رؤيتنا تلك، ستكون نتائجها غير مضمونة في أحسن الأحوال، وفي أسوأها ستكون وبالاً علينا. حين نطلق أسماءً وصفات على مُسمّيات وموصوفات لا رابط حقيقياً بينها، وبذلك الخلط لا نسيء إلى أنفسنا فقط بل إلى أبنائنا والأجيال القادمة لأننا، حين ذاك، نورثهم انحرافاتنا وقناعاتنا المزيفة بدلاً من تركهم يختبرون الواقع بأنفسهم وليس من خلال تلقينهم معارفنا ومصطلحاتنا.

فعلى سبيل المثال نحن نطلق نعت «التَّوحُّش» على بعض الكائنات الحية، مثل النمور والأسود والذئاب، رغم أنّها لا تعتدي على بني جنسها ولا تقتل بعضها، ولا تلجأ إلى القتل إلّا في حال حاجتها الماسّة إلى الطعام بهدف الحفاظ على حياتها فقط، وليس بهدف الاستمتاع والتذوّق أو إجراء التجارب العلمية. وهي، في سلوكها هذا، تبدو طبيعية جداً وأليفة إذا قورنت بالإنسان الحديث الذي يمتهنّ القتل، بأشكاله كافة، الجسديّ والمعنويّ والروحيّ، ويتفنّن، متباهياً، بصناعة آلات القتل والتخريب والتلوّث. بل إنَّ تاريخنا، كبشر، على سطح هذا الكوكب هو مسلسل طويل تطغى عليه مشاهد القتل والسفك والدمار. فأيّ جريمة تلك التي نرتكبها في حقّ أولادنا والأجيال الجديدة عندما نستمرّ في استخدامنا اللغة بطريقة غير صحيحة؟



عن الفدرالية والدولة الوطنية

جاد الكريم الجباعي

كشفت السجلات الصاخبة حول الفدرالية السورية عن جملة من المفارقات البنيوية لا في الخطاب السياسي فقط، بل في الوعي السياسي والنموذج المعرفي الذي ينتجه، نعني نموذج التفكير والإدراك والتمثل والعمل، وهو نموذج لا تنفصل فيه المعرفة عن الأخلاق. وسبق السجال حول الفدرالية سجال حول وصف الدولة المنشودة أو تسميتها وسمّتها: هل هي «الجمهورية العربية السورية» أم «الجمهورية السورية». وفي الحالين كان السجال، ولا يزال، محكوماً بثنائية أو ثنوية «الأكثرية» و«الأقلية»، معرّفتين بالعرق واللغة مرّةً وبالدين والمذهب مرّةً أخرى، ومقنّعتين بادعاء التسامح والتحرر والتعايش والإخاء ونشدان «الديمقراطية». وإذ يميل الكورد خاصّةً إلى الفدرالية والجمهورية السورية فقد وُصفوا بالانفصاليين المتآمرين على وحدة سوريا أرضاً وشعباً وبالشوكة في خاصرة الوطن، كدولة إسرائيل. ومن ثمّ فإنّ الفدرالية ذاتها «رجس من عمل الشيطان».

من يعتقدون أنهم ممثلون حصريون للعرب المسلمين السنّة ومن يعتقدون أنهم ممثلون حصريون للكورد أو غيرهم من «الأقليات». تذكر هذه الحرب الأيديولوجية (الكلامية)، بما تنطوي عليه من عنصرية، بسوابقها التاريخية، ولا سيما تلك التي وُصفت بالنزعة «الشعوبية»، التي انخرط فيها كتابٌ وشعراء ومتكلمون مرموقون.

في ظاهر الخطابات، ثمة إجماع أو شبه إجماع في أوساط الإنتلجنسيا السورية على «الديمقراطية»، وعلى «دولة مدنية تعددية»، على ما في هذا الشعار من تلبيس فكري ومكر سياسي وجهل. فإذا فهمنا الديمقراطية، (من ديموس، أي الشعب)، على أنها حقيقة أيّ نظام من أنظمة الحكم، على نحو ما بسّطها كارل ماركس، يفترض أن يكون الشعب هو المرجع والحكم، وأن يخلص النقاش، لا السجال، إلى إيكال المسألتين المذكورتين، الفدرالية وسمّة الدولة، إلى الشعب وإلى صندوق الاقتراع، في مناخ تنافسيّ تتمكن فيه جميع القوى من التعبير عن آرائها وتفضيلاتها بحريّة.

أما على صعيد الممارسة الفكرية والاجتماعية والسياسية فلا يبدو الأمر كذلك، بدليل بلوغ السجال حول المسألتين الأساسيتين مبلغ الحرب وما تتسم به من همجية وانحطاط أخلاقيّ، تجلّى في تنازع

الثامن عشر، في الفكر السياسي العربي عامةً ولدى النخبة السورية خاصةً، وتفرغها من محتواها العلماني - الديمقراطي، واختزلها في «الدولة العربية» الواحدة، دولةً مركزيّةً للعرب الأقحاح من المحيط إلى الخليج. ويتصل بذلك أوثق اتصالٍ فصل مفهوم الأمة عن مفهوم المجتمع المدني، ومن ثم فصل مفهوم السلطة عن مفهوم الشعب، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى بعث الاستبداد والتسلط من جوف التاريخ وتحديثهما في صيغة «دولة البعث» و«سوريا الأسد» و«الشعب العربي السوري»، حتى بات الكورديّ والآثوريّ والأرمنيّ والشركسيّ والتركمانيّ.. عرباً سوريين، في البطاقات الشخصية وجوازات السفر، قسراً وإرغاماً. وكان النظام التعليمي أداةً ناجعةً لتعريب فطّر لغير العرب من السوريين، إلى جانب «المنظمات الشعبية» أو منظمات الواجهة الرديفة للحزب القائد.

تجب العودة هنا إلى مفهوم الأمة في فكر ساطع الحصري وزكي الأرسوزي وميشيل عفلق، ومدرسة حافظ الأسد، ومدرسة صدام حسين، ومدرسة معمر القذافي، التي اعتبرها المثقفون القوميون العرب مرجعيات فكرية وسياسية، بعد «تصفية الناصرية»، لكشف النقاب عن حقيقة أن فكرة الأمة العنصرية (الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة) أساس فكرة الدولة المركزية العنصرية، «دولة البعث» وأساس النظام التسلطي، وأن فكرة الأمة العنصرية إثنيّاً (الأمة العربية) معادل علماني لفكرة الأمة العنصرية مذهبياً (الأمة الإسلامية)، حسب المتكلم، سنياً كان أم شيعياً أم غير ذلك من الفرق الناجية. العقيدة هي العقيدة، سواء كانت عقيدة حسن البنا أو سيد قطب وغيرهما أم عقيدة زكي الأرسوزي وميشيل عفلق وغيرهما، ولا سيما في ظلّ

في حمأة السجال وتوفّر المتساجلين غاب مفهوم الدولة الوطنية، ومفهوم المواطنة، اللذان لا رصيد لهما أساساً في معرفتنا وثقافتنا وقيمنا، وغاب عن النباه من هؤلاء أن الدولة الفدرالية دولةٌ وطنية، أكثر ديمقراطيةً من الدولة الوطنية المركزية، التي تحمل جرثومة التسلط والعدوان والاستعمار وجرثومة الإمبريالية، وتتطوي دوماً على آليات استغلال وتمييز وإقصاء وتهميش، من دونها لا تكون مركزية، إضافة إلى طابعها الذكوريّ.

تشير هذه السجلات ومفارقاتها إلى وعي سياسيٍ يفصل المسألة الوطنية (= القومية) عن المسألة العلمانية - الديمقراطيّة، وقد أشرنا إلى ذلك قبل «الربيع العربي»، ثم مع بداية الثورة السورية^١. ومردّد هذا الفصل القطعيّ بين المسألة الوطنية والمسألة العلمانية - الديمقراطية هو كيفية تأويل «الدولة القومية» (= الدولة الوطنية)، التي بلورتها الحداثة، وأواخر القرن

١- راجع/ي، كتابينا: «طريق إلى الديمقراطية» الصادر عن دار الرئيس (٢٠١٠)، و«في الدولة الوطنية الحديثة، نقد الكتابة على جلود البشر» الصادر عن دار التنوير بدمشق ٢٠١١

الأدلوحة التي تقول: «العروبة مادة الإسلام، والإسلام روحها، فلا تنهض الأمة إلا بجناحيها: العروبة والإسلام».

ولما كانت فكرة «الأمة» أساساً سوسيولوجياً وأيديولوجياً وأخلاقياً لفكرة «الدولة القومية»، فمن البديهي أن تولّد فكرة الأمة الإسلامية المتجانسة مذهبياً فكرة «الدولة الإسلامية» المتجانسة مذهبياً، وتنبد، من ثم، غير المسلمين وغير السنّة أو الشيعة (حسب المتكلم/ة) من دائرة الأمة ودائرة الدولة، وتعتبرهم إما من أهل الذمة، وإما مشركين وكفاراً وزنادقة. ومن البديهي أيضاً أن تولّد فكرة الأمة العربية النقية عرقياً فكرة الدولة القومية العربية النقية عرقياً، وتنبد، من ثم، غير العرب من دائرة الأمة ودائرة الدولة، وتعتبرهم إما من الموالي، وإما أعشاباً ضارةً يجب اسئصالها.

يقول جورج طرابيشي في إحدى هرطقاته: كانت ثورة الحداثة قد ابتكرت مبدأ العلمانية وطبقته وطوّرتَه حلاً لمشكلة الأقليات الدينية والطائفية. ولكن هذا الحلّ، على عبقريته، كشف عن قصوره في مواجهة مشكلة الأقليات القومية. وهكذا وجدنا أوروبا تقدّم، في القرن التاسع عشر، مشهداً غريباً ومتناقضاً لدولٍ متسامحةٍ على الصعيد الدينيّ ومتعصبةٍ على الصعيد القوميّ. ثم جاءت التجارب التوتاليتارية في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، في النصف الأول من القرن العشرين، لتكشف عن مدى طغيان النزعة القومية وقابليتها للتحوّل إلى شوفينية عدوانية، إذا لم تستند إلى ركيزة من الثقافة الديمقراطية إضافةً إلى العلمانية. وقد تأدّى سقوط التجارب الفاشية في هذه البلدان إلى توسيع مفهوم الديمقراطية^٢.

في الحالة العربية عامةً، والسورية خاصةً، لا تزال العلمانية موضوع أخذ وردّ على الصعيد الثقافي، بل الأيديولوجي. وتوصم بمناهضة الدين عامّةً و«الإسلام» خاصّة. ويرى فيها بعضهم أدلوجةً أقلويةً تخفي عداوةً مستحكمةً للإسلام السنّي، ويعارضونها بديمقراطية صندوق الاقتراع

٢- جورج طرابيشي، هرطقات ٢، عن العلمانية كإشكالية إسلامية إسلامية، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٨٩ - ١٩٠

وحقّ الأكثرية في الحكم. وما ذلك إلا لأن الطائفية المذهبية متجذرة في الثقافة والاجتماع والسياسة والأخلاق، وليس من دليل أكثر سطوعاً على ذلك من الحرب الطائفية الدائرة منذ خمس سنوات. فإذا كانت مسألة التعدد المذهبيّ لم تحلّ علمانياً بعد، ولا يبدو حلها مطروحاً في الأفق المنظور، فما بالكُم بمسألة التعدد الإثنيّ وحقّ الجماعات الإثنية في تقرير مصيرها بنفسها؟!

لقد أشرنا مراراً إلى أن اللامركزية خيارٌ ديمقراطيّ، والفدرالية أيضاً، ولكننا خصّصنا اللامركزية لنذهب إلى أبعد من الحقل السياسي، أي إلى نقد المركزية الإثنية - المذهبية والمركزية الذكورية على ما بينهما من تضامن تاريخي. وفي ضوء السجال الصاخب الذي أشرنا إليه لا بدّ من اعتبار الفدرالية مطلباً أساسياً للقوى الديمقراطية، عربيةً كانت أم كورديةً أم غير ذلك، مطلباً للقوى الديمقراطية لا للقوى المذهبية والإثنية، وذلك لإنصاف الجماعات الإثنية والمذهبية المهمّشة والمحرومة، ولا يمكن لأيّ نظام غير علمانيّ - ديمقراطيّ أن ينصفها، على اعتبارها من مقومات المجتمع الأهليّ الحامل جنين المجتمع المدنيّ، لا على اعتبارها «مكوّنات سياسية»، وقد شاع هذا المصطلح الرديء بين السوريين عن العراقيين، ما يوحي بإمكانية عرقنة سوريا. لا تقوم الفدرالية على أساس عرقيّ - لغويّ أو مذهبيّ، ولكنها لا تحول دون قيام إقليم حكم ذاتيّ للكورد السوريين، والكورد وحدهم أصحاب الحقّ الحصريّ في تحديد علاقتهم بالوطن السوريّ وبالدولة السورية. مبدأ العقد الاجتماعيّ، السياسيّ والأخلاقيّ، هو حرية الاختيار، والمواطنة، من ثم، اختيار حرّ، ولا تكون بالقسر والإكراه.

كان يمكن، ولا يزال ممكناً إلى حدّ ما، أن يتوافق السوريون (رجالاً ونساءً) على عقد اجتماعيّ يترجم إلى دستورٍ حديثٍ علمانيّ - ديمقراطيّ، يعرّف سوريا بأنها جمهوريةٌ سوريةٌ فدرالية، سيّدةٌ ومستقلة، نظامها السياسيّ ديمقراطيّ برلمانيّ، يتساوى مواطناتها ومواطنوها في الحريات الأساسية الخاصة والعامة والحقوق المدنية والسياسية، وتتساوى فيها جميع القوميات والأديان والمذاهب في القيمة والكرامة. ولكن الظروف الراهنة قد لا تفضي إلى مثل هذا العقد إلا على طريق آلام طويلة.

الدولة الوطنية علمانية - ديمقراطية أو لا تكون دولةً وطنية. والفدرالية شكلٌ ديمقراطيّ من أشكال الدولة الوطنية لا نريد للفدرالية العلمانية - الديمقراطية أن تكون مجرد مخرج من أزمة، بل نريدها تأسيساً لمجتمع ديمقراطيّ وحياةٍ إنسانيةٍ لآئقةٍ قوامها الحرية والمساواة والعدالة.



«التشكيلات الطارئة»؛ فمن مؤتمر أنطاليا صيف عام ٢٠١١، مروراً بلحظة إعلان تأسيس المجلس الوطني السوري، في اسطنبول، في العام نفسه، إلى إعلان تأسيس الائتلاف الوطني، في الدوحة، على أنقاض المجلس، بعد أقل من عامين، وحتى مؤتمر الرياض وتشكيل الهيئة العليا للتفاوض التي انبثقت عنه، جميعها بدأت بخسارة الثقة الشعبية منذ لحظة ولادتها، إذ لم تتمكن هذه الأجسام السياسية من أداء الدور الذي أمّله منها الشارع السوري.

وكل ما فعلته تلك الأجسام السياسية المعارضة أنها راكمت فشلها وأورثته مع زعامات لا تمتلك أي فكرة عن العمل المؤسسي، وليست لديها بوصلة أو رؤية وطنية للحل والعمل. فلا المجلس ولا الائتلاف ولا حتى الهيئة العليا للتفاوض تمكنوا من تأسيس مؤسسة قادرة على مقارعة النظام، لا بل إنهم فشلوا جميعاً في بناء إطار عمل وطني مشترك قادر على جذب السوريين وإقناع المجتمع الدولي بمخططة وأسلوب عمله، ليكون مصدر ثقة وبدلاً عن النظام الذي يحاربونه. ما شهدناه، ولا نزال، خلال سنوات الثورة الخمس، لا يبشر بالخير، في ظل وجود معارضين لا همّ لهم سوى الصراع على تسيد مشهد مؤسسات يعلمون، قبل غيرهم، أنها قائمة بفعل تمويلها من الخارج، وبالتالي لا يحتاج قرار إغلاقها إلى أكثر من اتفاق دولي-إقليمي إذا اقتضت الحاجة!

مؤسف القول إنه، ورغم كل المآسي والأهوال التي مرت علينا، لم يجد الشعب السوري أمامه مؤسسة يستطيع الانتماء إليها بثقة. إذ ولا مؤسسة من التي تشكلت بعد الثورة استطاعت أن تكون وطنية وسياسية (بالمعنى العميق)، تعمل ضمن أطر قانونية ملزمة وناظمة وفاعلة، وتعمل بمفهوم «الدولة»، وتفرض احترامها على الشعب

والمجتمع الدولي وتكون محط ثقتهم. فهل هذا كثير على شعب قدّم كل هذه التضحيات للحصول على حريته وكرامته؟! ألم تدرك معارضتنا العتيدة أن البشرية جميعها دخلت عصر المؤسسات والعمل الجماعي؟ ألم تعلم أن زمن الشخصيات الكاريزمية «العنصرية»، التي لا تفعل شيئاً سوى تصنيع شعوب خائفة يتحكم فيها طغاة، قد ولى منذ زمان؟ ألم تدرك معارضتنا أن الوقت حان للدخول في عصر يسمح للسوريين بأن يكونوا جزءاً من هذا العالم في بناء حضارته الإنسانية، كغيرهم من شعوب الأرض؟

إن أقل ما يمكن قوله في هذا المشهد المأسوي اليوم هو أننا جميعاً مطالبون بالعمل لإنقاذ سوريا وإنهاء معاناة شعبها. وعلينا العمل سريعاً لإنشاء مؤسسة ثورية وطنية تعيد توحيد كل الشعب السوري حولها دون تمييز (موالون ومعارضون ومن كل الأصناف)، وتمهّد لعهد جديد من المصالحة الوطنية، وتكون قادرة على تخليص البلد من جميع وحوشه المحلية والقادمة إليه من أسقط كهوف العالم.

المعارضة السورية ومفهوم المؤسسة

بشار عبود



الكاتب بشار عبود

سياسات وطنية شفافة وعلنية يلتف حولها جميع السوريين، وتقود تطلعاتهم باتجاه وطن أشعلوا لأجله ثورتهم الملحمية، بدل التحلق حول هذا القائد الملحمي أو ذاك!

عندما انطلقت الثورة السورية، قبل ٥ سنوات، لم تكن لدى السوريين معارضة واضحة المعالم. وقد ولدت جميع المعارضات التي تسيدت المشهد السياسي للثورة خارج الجغرافية السورية، وهو ما جعل المفكر السوري عارف ديلة يطلق عليها وصف

أو وضع اللبنة الأولى لمؤسسة قوية وقادرة، تعمل ضمن أطر قانونية، وتتحدث باسم الشعب السوري بكل أطيافه. ويتكرر سيناريو الاحتفال بالزعامات الجديدة حالياً مع السيد رياض حجاب، المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات، الذي أثار الشعب السوري حوله زوبعة إعلامية كبيرة إثر خطابه الحماسي الأخير ضد نظام الأسد. لكن ما تبقى من الخطاب هو أن النظام لم يسقط، فالأنظمة الطاغية لا يمكن أن تسقط لمجرد سماعها خطاباً عالي النبرة، وهذه من أبجديات العمل السياسي!

ويبقى أيضاً، بالإضافة إلى الخطاب العرمرمي، السؤال الذي يحرق اللسان، وهو هل سنظل نحرق أوراق معارضينا الواحد تلو الآخر حتى تفرغ الساحة منهم تماماً ولا يبقى مقابل الأسد سوى داعش والنصرة؟! والسؤال الآخر الذي يحرق القلب هو متى سيتوقف رهان الشعب السوري على أشخاص في وقت يفترض فيه أن يكون الرهان على مؤسسات لديها

لم يتردد الشعب السوري في دعم المفكر برهان غليون حين علم بترشحه لرئاسة المجلس الوطني السوري، لا بل تعمد إطلاق حملة دعم عريضة بعنوان «برهان غليون يمثلني». ولم يخجل الشعب السوري أيضاً بدعمه على جورج صبرا، ومن بعده معاذ الخطيب وأحمد الجربا وغيرهم ممن تبوأ منصباً في هذه الثورة.. غير أن أياً من هؤلاء الدخلاء على العمل السياسي والوطني الحديث لم يتمكنوا من الثبات والمحافظة على ما أولاهم إياه الشارع السوري من ثقة، إذ سرعان ما تساقطوا الواحد تلو الآخر من دائرة الاهتمام.

أسباب كثيرة أدت إلى هذا التهاوي، لكن أهمها من وجهة نظري هو تضخم «الأنا» المريضة لهؤلاء «الساسة الجدد»، إلى درجة لم يستطيعوا معها أن يكونوا «رجال دولة» بالمعنى الذي تفرضه أجواء الحرب والمأساة التي تمرّ بها بلادهم. إذ لم يخطر على بال أيّ منهم التفكير في مؤسسة عمل المعارضة



الاقتصاد السوري اقتصاد عسكري، فكيف لمنظومة الاقتصاد التشاركي أن تنجح والدولة مقسمة بين مناطق سيطرة الدولة ومناطق خارجة عن سيطرتها؟!

مجلة صور حوار رئيس هيئة الاقتصاد وجامعة عفرين الدكتور أحمد يوسف

الدكتور أحمد يوسف من مواليد ١٩٧٢، في قرية عتمان في عفرين. يحمل الدكتوراه في سياسات تمويل التنمية الاقتصادية. عمل عضواً في الهيئة التدريسية في جامعات سورية، ومدرساً في جامعات حكومية وخاصة، ويعمل حالياً رئيس جامعة عفرين ورئيس هيئة الاقتصاد. له العديد من الأبحاث والدراسات الاقتصادية، كما يكتب مقالات منشورة في صحف ومجلات مختلفة.

حاوره: سردار ملا درويش



بعد ٥ سنوات من الحرب إلى أين وصل وضع الاقتصاد السوري؟ ومن يتحكم بهذا الاقتصاد اليوم؟

لم تبدأ معضلة الاقتصاد السوري مع بداية الحالة الكارثية التي تشهدها سورية منذ خمس سنوات، بل إنها تسبق ذلك بكثير. فإذا حاولنا الغوص قليلاً في تاريخ التطورات الاقتصادية السورية في الخمسين سنة الأخيرة، سنلاحظ أننا كنا ننتقل من حالة اقتصادية معينة إلى حالة اقتصادية أكثر سوءاً، ونفقد خلال عملية الانتقال تلك بعضاً من المؤسسات الاقتصادية التي كان ينبغي أن تلعب دوراً تنموياً رائداً في جميع القطاعات الاقتصادية. وقد وصل الحال بسورية في ثمانينيات القرن الماضي إلى وضع يرثى له اقتصادياً، من جهة فقدان مختلف السلع والخدمات في الأسواق، وعدم قدرة آلة الإنتاج المحلية على تغطية الفجوة التي حدثت نتيجة غياب منهجية اقتصادية سليمة.

لقد اضطر النظام السوري إلى إجراء تعديلات اقتصادية بعد فقدانه الحليف أو الراعي السوفياتي في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وذلك بانتقاله إلى اقتصاد السوق عوضاً عن الاقتصاد المخطط مركزياً، في محاولة منه للخروج من الأزمة التي بدأت تعتصره نتيجة السير وفق منهجية اقتصادية، أقل ما يمكن القول عنها إنها كانت غير مترابطة وتفتقر إلى خلفية نظرية متماسكة. ولكن بالرغم من أن عملية التحول نحو اقتصاد السوق حققت بعض المكاسب، مثل تزايد فرص العمل وتوافر السلع والخدمات في السوق، فإن الفئات المستفيدة من الأوضاع الاقتصادية السيئة في الثمانينيات هي نفسها التي بدأت بقيادة العجلة الاقتصادية لمصلحتها في مرحلة التحول،

وبدأت دائرة المستفيدين تضيق شيئاً فشيئاً، إلى أن أصبحت ذات صبغة عائلية، ومرتبطة بدائرة ضيقة من السلطة السياسية.

يقودنا هذا التوصيف إلى حقيقة أن كارثة الوضع الاقتصادي السوري حالياً لا تبدأ خيوطه الأساسية في ٢٠١١ وإنما هي أقدم من ذلك. إلا أن الأحداث السورية بعد التاريخ المذكور أدت إلى فقدان سورية البلد سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً. وظهرت عوضاً عنها جغرافيات محلية باقتصادات محلية أفقدت السلطة المركزية جزءاً كبيراً من سطوتها الاقتصادية، وجردتها من الكثير من متركزات قوتها. فالنتاج المحلي الإجمالي، الذي كان يبلغ ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، كان يدار من قبل النظام، وتسهم الدائرة الاقتصادية الضيقة المحيطة -أو المحاطة- بالدائرة السياسية الضيقة في تكوينه بنسب عالية، وقد انخفض إلى ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤. ولا تسهم المناطق الخاضعة لسيطرة النظام بأكثر من ٢٥٪ من ذلك الناتج. أما الاحتياطي النقدي في البنك المركزي فقد تراجع من ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ٧٠٠ مليون دولار فقط في عام ٢٠١٦.

تدل تلك الأرقام على انهيار السطوة الاقتصادية للدولة السورية المركزية، وتشئت الاقتصاد السوري منطقياً رغماً عن إرادة المركز دمشق. وقد تعدد المتحكمون بهذا الاقتصاد، وظهرت قوى جديدة على الأرض، لتأسيس منظومات اقتصادية جديدة بعيدة عن رؤى وأفكار النظام السياسي في دمشق.

أعلنت الحكومة السورية عن الجيل الثالث للاقتصاد السوري، والذي يعرف بـ((التشاركية))؛ إلى أي درجة يمكن لهذا النموذج الاقتصادي أن يواكب احتياجات

سورية في زمن الحرب؟

الحقيقة، في ظل تزايد حدة الفروقات الطبقة تحت تأثير قوة القدرات التكنولوجية، ومساهمتها في تركيز وتمركز رؤوس الأموال في أياد قليلة على الصعيد العالمي، وتحكم أصحاب تلك الأيدي (أفراداً وشركات) بمفاصل الحياة في مختلف المجالات؛ تزداد أهمية صيغ الاقتصادات التضامنية والتشاركية، للتخفيف من حدة التأثير السلبي لتمركز رؤوس الأموال، ولتفعيل دور الطبقات الفقيرة في المجتمع اقتصادياً، من أجل حماية نفسها على أقل تقدير.

لذلك يبدو، للوهلة الأولى، أن إعلان الحكومة السورية عن الجيل الثالث للاقتصاد هو خطوة إيجابية لحماية فقراء المجتمع، لكن تاريخ الوقائع الاقتصادية السورية يؤكد أن النظام في سورية دائماً يبدأ متأخراً. فقد أعلن النظام عن اقتصاد السوق الاجتماعي في بداية العقد الأول من هذا القرن، في الوقت الذي بدأت فيه دول اقتصاد السوق الاجتماعي بتقليص حجم المكتسبات الاجتماعية التي تحققت فيها خلال الحرب الباردة. وبأني إعلان النظام الاقتصاد التشاركي في مرحلة لم يعد للدولة فيها حيز كاف يساعدها على تطبيق هذا النموذج، وخاصة في الجغرافيا الريفية. ولا يتوقف الأمر عند ذلك فحسب بل يتجاوز كثيراً، إلى درجة أن هذه الخطوة تفقد كل معانيها ومدلولاتها الاقتصادية.

الاقتصاد السوري، وبنسبة عالية جداً، هو اقتصاد عسكرياً تتم إدارته من قبل العسكر، سواء في مناطق سيطرة النظام أو في المناطق الخارجة عن سيطرته. فكيف لمنظومة الاقتصاد التشاركي أن تنجح في

ظلّ خشية المنتجين المساهمين في التنمية الاقتصادية من عملية الإنتاج، وفي ظلّ تحوّل الاقتصاد السوريّ عموماً من اقتصاد يعتمد على قطاعات ثلاثة (الصناعة، الزراعة، التجارة) إلى اقتصادٍ متخصّصٍ في التجارة بنسبةٍ عاليةٍ جداً، نتيجةً تدمير القطاعين الآخرين في البلد دماراً شبه كاملٍ في إطار الحرب الاقتصادية التي تمارسها مختلف الجهات ضد بعضها.

فالحديث عن الاقتصاد التشاركيّ في ظروف اقتصادية كالتّي تسود في سورية ليست إلاّ ضرباً من الخيال، ولن يسهم في معالجة أيّ قضية اقتصادية.

تشير الإحصاءات إلى أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي السوريّ في ظلّ الحرب بات صفر% من مساهمته في سنوات قبل الأزمة، وانخفضت مساهمة النفط بنسبة ٩٧%، بينما انخفضت الليرة السورية بنحو ٨٠%، ويعيش ٧٠% من السوريين تحت خط الفقر؛ فكيف ترى التقييم الأمثل للاقتصاد السوريّ اليوم؟

تعدّ الأرقام المذكورة في سؤالكم كافيةً لإعطائنا صورةً واضحةً عن الاقتصاد السوريّ المتهاك. معلومٌ أن أيّ اقتصاد يكتسب قوّته من قوّة الناتج المحليّ الإجماليّ، وتحتاج القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين هذا الناتج إلى الاستقرار السياسيّ والعسكريّ لتشكيل تلك القوّة الاقتصادية. بينما يشير الواقع السوريّ إلى ما هو معاكسٌ لمسبّبات الاستقرار السياسيّ والعسكريّ من جهة، وللتنمية الاقتصادية من جهةٍ أخرى. لذلك نرى أن الاقتصاد السوريّ يسير في طريقه الطبيعيّ، كنتيجةٍ للمعطيات السياسية والعسكرية، نحو التراجع والانهيار، فالبنية التحتية شبه مدمّرة.

إن الخسائر الناجمة عن تدمير البنية التحتية تقارب ٣٠٠ مليار دولار، أي خمسة أضعاف الناتج المحليّ الإجماليّ لعام ٢٠١٠، وأكثر من ١٣ ضعف الناتج المحليّ الإجماليّ لعام ٢٠١٤. وهذا يعني أنه لو توقفت آلة الحرب الآن فإن سورية في حاجةٍ إلى مدّةٍ لا تقلّ عن ثلاثة عشر عاماً لإعادة ما دُمّر من البنية التحتية، في ما لو تمّ توظيف مجمل الناتج المحليّ، وفق معطيات عام ٢٠١٤، في عملية إعادة الإعمار.

انطلاقاً من ذلك بإمكاننا أن نقول إن التقييم الصحيح للاقتصاد السوريّ هو أنه يمرّ بمرحلة كارثيّة لن تنتهي قبل خمسة عشر عاماً على أقلّ تقدير، أي وفق سيناريو تفاؤليّ.

لو توقفت الحرب السورية، وتمّ توظيف مجمل الناتج المحليّ، فالبلاد تحتاج إلى ١٣ عاماً لإعادة إعمار ما دُمّرت الحرب

إذاً، تجاوز موضوع سقوط النظام السقوط الاقتصاديّ في ظلّ المعطيات السياسية التي تشهدّها جغرافيا الدولة الهشة (سورية). وبعبارةٍ أخرى يمكننا القول إنه لا توجد مقوّمات اقتصادية لبقاء النظام في ظلّ تحوّل الاقتصاد السوريّ إلى اقتصاد الجماعات المتعاركة، ولكن الوقائع السياسية هي التي فرضت نفسها. فمثلاً يجب أن لا يُغيب عن بالنا الدعم الماليّ واللوجستيّ من قبل دولٍ إقليميةٍ لطرفي الصراع السوريّ من أجل البقاء.

إذا دخلنا في عمق المشهد الاقتصاديّ للمناطق الكردية، كيف يتمّ تقييم المشهد

الاقتصاديّ في روج آفا «Rojava»؟
تعدّ مناطق «روج آفا»، الممتدّة في الشمال السوريّ، غنيّة بالثروات الباطنية والسطحية. وهي تمثّل سورية بمعظم مواردها، إذ إن نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحليّ الإجماليّ تتجاوز ٥٠%. وبالرغم من ذلك كانت هذه المناطق تعاني من الفقر المدقع نتيجة السياسات الاقتصادية الممارسة ضدها وفق منهجيةٍ إقصائيةٍ أدّت إلى حرمان معظم أبنائها من الاستفادة من الموارد المتوافرة فيها، ما أدى إلى حدوث موجات هجرةٍ مستمرّةٍ نحو المدن الكبرى. واستمرّ الحال على ذلك المنوال لغاية بداية الأحداث السورية في آذار ٢٠١١، عندما بدأت، اعتباراً من ذلك التاريخ، موجة هجرةٍ عكسيةٍ إلى مناطق روج آفا، وتحديدًا إلى عفرين. ولكن نتيجة حدوث فراغ اقتصاديّ لم يتمكن الكثير من العائدين من الاستقرار في روج آفا، ولذلك حدثت موجةً أخرى، يمكن تصنيفها ضمن موجة الهجرة السورية الشاملة، نحو تركيا وأوروبا. أمام هذا الواقع الاستثنائيّ حاولت الإدارة الذاتية في روج آفا وضع أسس منظومة اقتصاديةٍ مميزةٍ وجاذبةٍ للقوى العاملة وللمستثمرين على حدّ سواء، وكانت خطوة البداية في السعي إلى تحقيق استقرارٍ سياسيٍّ وأمنيٍّ واجتماعيّ لتشكّل الأرضية المناسبة للاستقرار والتنمية الاقتصادية.

ويتطلب هذا الأمر النظر إلى مختلف المواضيع السورية من زاويةٍ مختلفةٍ عما هو سائدٌ في عموم سورية. واعتقد أنه قد تحقق نجاحٌ نسبيّ في الانطلاقة الاقتصادية، إذ تضاعف حجم النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية في بعض مناطق روج آفا.

ولكن ما سبق، وعلى الرغم من أهميته، لم يرتقِ إلى مستوى الاستراتيجيات الاقتصادية.

ونرى أننا نحتاج إلى المزيد من الجهود لبناء قاعدة اقتصاديةٍ سليمةٍ وقائمةٍ على أسسٍ استراتيجية. ولن يتحقّق هذا الأمر إلا من خلال منح أهميةٍ خاصّةٍ لاستكمال مشروع وضع المنظومة الفكرية المعتمدة في روج آفا.

توصّف المناطق الكردية بأنها تقدّم النموذج الأفضل في ظلّ الحرب السورية؛ كيف استطاعت الإدارة الذاتية الكردية الاستمرار في تأمين مستلزمات العيش للمنطقة والحفاظ على البنية الاقتصادية نوعاً ما؟

أستطيع أن أدعيّ أن الكرد باتوا يملكون الخبرة في التعامل مع المواقف السياسية والعسكرية، نتيجة تعاملهم لأجلٍ طويلةٍ في هذا المجال. ولذلك كانوا محقّين، في روج آفا، عندما اختاروا نهج الطريق الثالث، القائم على عدم الوقوف إلى جانب أيّ طرفٍ من أطراف الصراع السوريّ إلا بقدر ما يعترف ذلك الطرف بالقضية الكردية، ويقبل الاحترام المتبادل المستند إلى المساواة بين الأطراف. ونأوا بأنفسهم عبر عدم الغوص في وحل الحرب السورية. وقد ساعدتهم ذلك في الحفاظ على البنية التحتية، باعتبار أن كلّ المرافق الموجودة في مؤسّسات الدولة هي ملكهم وليست ملك السلطات الحاكمة.

وقد سهّل تبنيهم هذا الموقف مهمتهم في تأمين مستلزمات الحياة في عموم مناطق روج آفا، إذ إن سياسات الإدارة الذاتية كانت الأكثر براغماتيّة في عموم سورية. إلى جانب ذلك قامت الإدارة الذاتية بتأسيس عشرات المؤسّسات التي تسهم في تحقيق الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ، وتحقق التنمية في جميع مجالات الحياة. اعتقد أنه ليس بالأمر الاعتياديّ أن نرى مهرجانات سينمائية وفنية ورياضية وثقافية

في ظلّ الحرب، وهذا هو ما يحدث في عفرين تحديداً.

لم تشهد البنى التحتية في روج آفا دماراً كما في باقي المناطق، فيما تمتلك المنطقة ثروتين زراعية ونفطية؛ فلماذا تشهد المنطقة توتراً وانكماشاً اقتصادياً وفقداناً للمواد وغلاءً دائماً؟

قد اتفق معك بأن مناطق روج آفا تشهد فقدان بعض المواد وغلاءً دائماً، إلا أنني لن أكون متفقاً معك حول موضوع الانكماش. فقد توضح لنا، من خلال إجابةٍ سابقة، أن مناطق روج آفا كانت تعاني الكثير في المرحلة التي سبقت الأزمة السورية. وهي بدأت تدخل الآن في مرحلة انتعاش اقتصاديّ نتيجة مجموعة عوامل، كالاستقرارين السياسيّ والأمنيّ، وكذلك إتاحة فرص العمل والاستثمار فيها أمام أبنائها وأبناء المناطق السورية الأخرى. لكن، وبالرغم من ذلك، تعاني مناطق روج آفا من حصارٍ مستمرٍّ منذ خمس سنوات، بهدف كسر الإرادة التي ظهرت فيها، تلك الإرادة المناقضة لرغبات العديد من القوى الخارجية.

وقد أدى هذا الأمر إلى أن ترتفع أسعار المواد التي لا يتمّ إنتاجها في مناطق روج آفا، إلى جانب انخفاض أسعار المواد التي تنتج فيها، وحدث نوعٌ من الخلل في توازن أسواق السلع المختلفة. ويجب أن لا ننسى تأثير انهيار الليرة في عموم سورية، بما في ذلك روج آفا، فأدّى ذلك إلى ارتفاع جنونيّ في أسعار جميع السلع المستوردة، بسبب تدهور سعر صرف الليرة السورية التي ما زلنا نتعامل بها.

بالرغم من كلّ ذلك استطاعت مناطق روج آفا أن تكون مصدراً للعديد من المنتجات بالنسبة إلى المستهلك السوريّ، وتمكّنت

أطباء محافظة إدلب تحوّلوا إلى تجار

هاديا منصور

يده اليمنى، ولذلك يعاني من أوضاعٍ ماديةٍ سيئةٍ وسط ظروفٍ معيشيةٍ مزرية. يقول: "طلب مني دفع مبلغ /٣٥/ ألف ليرة سورية مقابل عملية زوجتي التي لم تُجرَ بعد، وهو مبلغٌ كبيرٌ لم أتوقعه ولم أكن مستعداً له".

احترار حسام كيف سيتدبر أمره، ومن أين سيأتي بالمال. كان قد جمع عشرين ألف ليرة للولادة، فأعطاهم هذا المبلغ واعداً أنه سأكمل الدفع بعد الولادة، ولكن المحاسب لم يرض، موضحاً بأنه مكلفٌ باستلام المبلغ كاملاً.

لم يعد حسام يعرف كيف يتصرّف حيال ما يواجهه، فنصحته أحد أقربائه بالتوجه الى إحدى الجمعيات الخيرية العاملة في المنطقة عليها مساعدته. لم يكن سهلاً عليه أن يطلب المساعدة من أحد وكأنه يتسول، ومع ذلك فقد أثر طلب المساعدة على تدهور وضع زوجته التي لا زالت تتألم.

وجد حسام تجاوباً من جمعية الهدى الخيرية التي ساعدته وقدمت له المبلغ فدفعه للمشفى، وأجريت العملية لزوجته ورزقا بطفل. ومع فرح حسام الشديد بولادة طفله إلا أن أسئلة كثيرة كانت تجول في خاطره، إذ يقول: "أولست مهنة الطبّ بالذات مهنة إنسانية بحتة واجب العاملين فيها تقديم المساعدة للناس والتخفيف من آلامهم؟ هل مهمة هؤلاء الأطباء فقط جمع ثروات من مواطن بائسين أنهكتهم الحرب؟".

أمام ألم زوجته وهي على وشك أن تضع مولودهما الأول اضطرّ حسام (٣٨ عاماً) إلى أن يسعفها إلى أحد المشافي الخاصة في كفرنبل. فكان أول ما فعله كادر المشفى، بعد أن فحصت الطبيبة المختصة الزوجة، أن طلب منه تسديد تكاليف العملية القيصرية التي ستخضع لها بعد قليل.

حسام واحدٌ من مئات السوريين الذين تعرّضوا لبتّر أحد أعضائهم نتيجة الحرب، إثر إصابته بشظيةٍ تسببت في قطع

الخطوة الجنوبية، وذلك بالتواصل مع إحدى الجامعات الروسية للإشراف على الجامعة التي نوّد تأسيسها في عفرين، لكن الأمر توقف في النهاية لأسبابٍ سياسية. فلجأنا إلى التواصل مع آخرين في فنلندا وجنوب كردستان وكردستان العراق، وحصلنا على التشجيع اللازم من الأكاديميين لتأسيس جامعة عفرين في عام ٢٠١٥، والانطلاق في العملية التدريسية في كليات الجامعة الثلاث (هندسة كهروميكانيك، الاقتصاد، الأدب الكردي) في العام نفسه. وبذلك كانت جامعة عفرين أول جامعة يتمّ تأسيسها خارج مناطق سيطرة النظام، في روج آفا. وتعدّ كلية الأدب الكرديّ حالةً مميزةً في هذه الجامعة باعتبارها تشكل قفزةً نوعيةً من حالة قمع اللغة الكردية وآدابها إلى حالة دراستها على المستوى الأكاديمي. وشهدت هذه الكلية إقبالاً كبيراً من الطلاب في عفرين، ويحمل قسمٌ من طلبتها إجازاتٍ جامعيةً من الجامعات السورية.

انطلق تفكيرنا في تأسيس هذه الجامعة من منظورٍ مختلفٍ للحدث السوريّ، ذلك الحدث الذي أدّى إلى شلل المؤسسات التعليمية والقدف بعددٍ هائلٍ من طلبتها خارجاً، فأصبحوا -نتيجة ذلك- عرضةً للضياع في زحمة الفوضى، التي بدأت بوأد المكتسبات العلمية والتحوّل بالمستقبل نحو المجهول. فكان ردنا على هذا الواقع هو أننا إما أن نترك الأجيال عرضةً للضياع بحجة غياب الاعترافات الدولية، أو مواجهة تلك الحالة باتخاذ قرار جذب الطلاب وتنسيبهم لمؤسسة علمية تعمل وفق معايير أكاديمية وتسهم في الرقيّ بمستوى المجتمع، مع تأجيل قضية الاعتراف إلى حين. وستشهد الجامعة، في السنة الدراسية القادمة، ولادة كلياتٍ جديدةٍ ضمن استراتيجيتها المستقبلية.

والهدف من عقد الكونغرانسين هو وضع المنهجية الفكرية للاقتصاد في روج آفا أولاً، ومن ثمّ وضع السياسات التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية استناداً إلى المنهجية الفكرية التي بدأت ملامحها تتوضح بعد الكونغرانسين.

أما بالنسبة إلى مدينة عفرين فقد اكتسبت خصوصيتها الاقتصادية في هذه الظروف من تأثير مجموعة من العوامل، لعلّ أهمها أنها مرّت بظروفٍ حربٍ أقلّ نسبياً مقارنةً مع مناطق روج آفا الأخرى، فهي الأكثر حصانةً، كما أنها تتعرّض لحالات حصارٍ خانقٍ من قبل القوى المتطرفة، وتعرّضت لحربٍ اقتصاديةٍ منهجية، وهي تتمتع ببيئةٍ رائعةٍ تسهم في تطوير القطاع الزراعيّ، وتطوّرت فيها المؤسسات الاقتصادية بشكل أفضل من مختلف المناطق السورية، مما أدّى إلى أن تصبح منطقةً جاذبةً لرؤوس الأموال المادية والبشرية، وهي تشهد حركةً اقتصاديةً وعمرانيةً لم تشهدها طيلة تاريخها قبل التاسع عشر من تموز ٢٠١٢.

بشكل عامّ تمكنت الإدارة الذاتية في عفرين من وضع أسس اقتصادية، وعملت وفق تلك الأسس للانتقال بالواقع الاقتصاديّ بعض الخطوات إلى الأمام.

رغم الحصار على المنطقة، وحالة الحرب السورية، ففترتم خطوةً جريئةً إلى الأمام بإنشاء جامعة في عفرين؛ من أين جاءت فكرة الجامعة؟ لو تحدثنا عن الفكرة وآلية التدريس والطلبة والأقسام.

قبل ثلاث سنواتٍ كان التفكير في تأسيس جامعة في عفرين ضرباً من الجنون، في ظلّ الفوضى العارمة للأحداث وغياب المؤسسات، إلا أننا تجرأنا على البدء بتلك

الإدارة الذاتية من جعلها مناطق مميزةً مقارنةً بغيرها.

أقمتم في عام ٢٠١٥ مؤتمرين، أحدهما في عفرين والآخر في رميلان، لدراسة الواقع الاقتصادي؛ ماذا حقق المؤتمران من نتائج؟ وربما لو تستطيع التركيز على عفرين كنموذج يعدّ الأفضل اقتصادياً في روج آفا.

لا شك أن اختيار الطريق الثالث، والتأسيس لمنهجية متكاملة سياسياً وعسكرياً واجتماعياً واقتصادياً، يعدّ أمراً صعباً للغاية في ظروفٍ كذلك التي تمرّ بها سورية عموماً. إلا أن عدم القيام بمثل هذه الخطوة يعدّ جريمةً في حقّ أبناء روج آفا، لأنه لا تنمية ولا تطوّر دون منهجية متكاملة، فكان لا بدّ من القيام بخطوةٍ نحو وضع الأسس الاقتصادية لروج آفا. انطلقنا في خطوتنا هذه من السؤال عن موقعنا في الاقتصاد؟ وما هي أهمية الاقتصاد في منظومتنا؟ وما هو شكل الاقتصاد الذي سنبناه؟

وكانت الإجابة عبر مقولة ((لنجعل من حياتنا كوميئاً للمياه والأرض والطاقة)) «مقولة لعبد الله أوجلان». أي علينا أن نختار منهجيةً اقتصاديةً تعتمد على التضامن والتشارك، من خلال بناء خلايا اجتماعية-اقتصادية، وبلاستفادة من وجود المساحات الجغرافية الزراعية والحياة الريفية، وكذلك الصناعات الصغيرة، للوصول إلى نموذجٍ اقتصاديٍّ لا استغلاليٍّ، إذ يشارك المجتمع كلّ في العملية الإنتاجية، دون تطبيق سياساتٍ تأميميةٍ تجرّد الملاك من أملاكهم، على غرار التجربة السوفياتية وبعض الدول المتخلفة.

لقد كان كونفرانسا الاقتصاد في عفرين ورميلان بمثابة استجابة فعلية للتساؤلات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، وإيجاد الأجوبة المناسبة عن تلك التساؤلات.



من جهة أخرى يتحدث الطبيب محمد المرعي، مدير المشفى، قائلاً: “من الطبيعي أن ترتفع أسعار العمليات في المشافي الخاصة بالتوازي مع ارتفاع أسعار الأجهزة والمعدات الطبية والمحروقات اللازمة للمولدات الكهربائية وغيرها”.

رائدة العكل (٢٥ عاماً) من مدينة كفرنبل، تعرّض طفلها محمد، ابن السموات الخمس، لصعوبة في التنفس جرّاء إصابته بمرض ربو الأطفال، فقصدت طبيب الأطفال م. ب. ونظراً لعدم وجود ازدحام في العيادة دخلت إلى غرفته مباشرة وطلبت منه مساعدة طفلها، ولكنّها فوجئت بالطبيب يقول لها بلهجة حادة: “ادفعي أولاً سبعمائة وخمسين ليرة”. تقول رائدة: “لوهلة شعرت أنني أمام تاجر جشع لا أمام طبيب أطفال.. طبعاً كنت سأدفع ولكن عليه إسعاف المريض أولاً!“. لكن الطبيب تذرّع بأن البعض يتهرّبون من دفع أجرة المعاينة.

الطفلة من المشفى رغم أنها لم تشف بعد، مؤكّداً لسارة أن وضعها بات أفضل وأن الأهل يمكن أن يتابعوا علاجها في المنزل باستمرار وضع السيروم لها. ورغم أن سارة كانت متأكّدة من أن حالة طفلتها ستسوء دون أوكسجين، ولكنها اضطرت إلى الوثوق بالطبيب الذي أمر بتخريجها من المشفى.

وفي أول ليلة لمايا في منزلها ساءت صحتها، وكانت تتنفس بصعوبة، فانطلق والداها لإعادتها إلى المشفى الميداني في ساعة متأخرة من الليل. استدعى كادر المشفى الطبيب ذ. غ من منزله للاطلاع على وضع الطفلة، ولكنه ما إن دخل حتى نظر إلى والدي الطفلة قائلاً: “لم تمّت بعد؟”، وكأنه أرسلها إلى المنزل لتموت هناك، أو بالأحرى ليسرّع في موتها بعد أن منع عنها الأوكسجين. هذا ما تؤكده سارة، وتضيف متأثرة لما حدث لابنتها: “نعم لقد توفيت طفلي في تلك الليلة”، جازمة أن هذا الطبيب “عديم المسؤولية والضمير هو من قام بقتلها. وكلّ ذنبنا أننا لا نملك مالاً“. ففي المشافي الخاصة علينا دفع الكثير من المال، وفي المشافي المجانية علينا الاستعداد لفقد مريضنا نتيجة الإهمال.

تقول سارة: “كانت مايا تتحسن ولكن بشكل بطيء، وهذا ما أزعج الطبيب ذ. غ الذي كان عليه أن يفحصها كل يوم وأن يصف لها دواءً جديداً“. وبعد مضي أسبوعٍ على بدء علاجها أمر الطبيب بتخريج

ترهق المريض وتزيد حالته النفسية سوءاً.

وتقول أم خالد (٤٠ عاماً)، من قرية بسقلا المجاورة لمدينة كفرنبل: “يعاني زوجي من ألم في معدته، ومع ذلك لا يريد الذهاب إلى أي طبيب، لأنه لا يملك المال الكافي. فهو يعلم جيداً أن مراجعته للطبيب ستجعله يضحي بثمن الطعام الذي يحضره لعائلته لمدة أسبوع كامل“. وتشير أم خالد إلى وجود مشافٍ مجانية في المنطقة ولكن لا تتوافر فيها جميع الاختصاصات، فيضطر المريض إلى زيادة عيادات الأطباء، وهنا تكمن المشكلة بالنسبة إلى الفقراء على حدّ تعبير أم خالد.

ولكن، في الوقت نفسه، هناك أطباء لا يزالون يتحلون بالأخلاق ويفعلون ما تمليه عليهم ضمائرهم تجاه مرضاهم. يقول أبو عمر (٤٥ عاماً)، من معرّة النعمان: “شعرت بألم في قلبي فقصدت أحد أمهر الأطباء في مدينة كفرنبل، وهو الطبيب أ. غ، وفي العيادة استقبلني بأخلاقٍ عاليةٍ وبابتسامة“.

ويؤكد أبو عمر أن هذا الطبيب لم يطلب منه ثمن المعاينة حتى بعد أن انتهى من فحصه وكتابة الوصفة الطبية، فقام أبو عمر بدفع مبلغ بسيط من المال فشكره الطبيب وودّعه دون أن ينظر إلى المبلغ حتى. يشيد أبو عمر بأخلاق هذا الطبيب، فهو لا يطلب من المرضى دفع مبلغ محدد، وإنما يترك ذلك للمريض بحسب إمكانياته المادية، ويتمنى أبو عمر لو أن جميع الأطباء يملكون ما يملكه هذا الطبيب من أخلاقٍ نبيلة.

وقعت سعاد (٢٨ عاماً) هي الأخرى ضحية جشع الأطباء، إذ فقدت جنينها في الشهر الخامس نتيجة إصابتها بمرض أثناء حملها تسبّب في اجهاضها. تقول: “لم أستطع زيارة عيادة الطبيبة النسائية نظراً لارتفاع تكاليف المعاينة والدواء التي تفوق قدرتنا المادية“. وتعبر سعاد عن ألمها قائلة: “لم يعد الفقير يستطيع أن يعيش في هذه البلاد“.



وسط فظاعات الحرب تجارب حب اجتازت حاجز الدين والطائفة وتكلمت بالزواج

لبنى سالم

نعيش في سوريا اليوم ١٢ طائفة دينية على الأقل، يسجل المنتمون إليها قانونياً تحت غطاء إحدى الديانتين الإسلامية أو المسيحية. ويسمح القانون السوري المستمد من الشريعة الإسلامية بالزواج بين الطوائف المختلفة، كما يسمح بزواج الرجل المسلم بالمرأة المسيحية فيما يمنع العكس.

ويواجه الراغبون بالزواج من طائفة أو دين مختلف في سوريا رفضاً اجتماعياً، ازدادت حدّته مع التوتر الطائفي والسياسي الذي تعيشه البلاد في السنوات الأربع الأخيرة، كل هذا لم يمنع العديد من المتحايين من طوائف وأديان مختلفة من الزواج وتكوين أسر جديدة.

قران إسلامي ومباركة مسيحية

يعيق وجود اختلاف ديني بين الشاب والفتاة في سوريا زواجهما، وفي حالة سلاف ونبية يصبح هذا الزواج شبه مستحيل. إلا أن الشابين تمردا على هذه الأعراف.

نبية، شاب «مسيحي» من مدينة إدلب، ناشط بالثورة السورية ويعيش في تركيا، وسلاف، فتاة مسلمة من مدينة حلب، تعيش في فرنسا منذ

ثلاث سنوات وتعمل فيها. تنتقل سلاف بين تركيا وسوريا بسبب طبيعة عملها، وهو ما سمح لهما بالتعرف أكثر على بعضهما. «لم أفكر يوماً أتي قد أرتبط بشخص من غير ديني، لكنني فعلت. تخطينا الاختلاف بالوعي، يحترم كل منا هوية وانتماء الآخر والأفكار التي نشأ في ظلها» تقول سلاف. أما نبية الذي يتمتع باطلاع واسع على الثقافة الإسلامية، لا يؤمن بتكريس الدين في الحياة اليومية، وهو ما سهل خلق انسجام بينهما.

إقناع عائلتي الشابين بقرارهما احتاج إلى الحنكة والذكاء وشيئاً من الدبلوماسية والصبر، أما أصدقائهم فكانوا مرحبين، تقول سلاف: «استطعنا بحبنا أن نجعل كل من نعرفهم يتقبلون الفكرة باستثناء القلة القليلة، علاقتنا بالنسبة لأصدقائنا اجتماع بين ثقافتين». في البداية، كان لسلاف مخاوف كبيرة من ردة فعل أفراد عائلتها، وبما أن أمها متوفاة ووالدها متزوج، كان إقناع أختها الكبرى المهمة الأصعب عليها، تقول: «واجهتها برغبتي، حاولت أن أكون دبلوماسية قدر الإمكان، وأقنعتها بعد فترة، جعلني هذا أؤمن أكثر بما أريد».

ردة فعل عائلة نبية على قراره لم تكن ليّنة في البداية. يقول: «كانوا يعرفون أنني لن أدع عراقيل دينية تمنعني من تحقيق ما أريده في الحياة، فتقبلوا قرارتي». في عام ٢٠١٤ كان كلا منهما يستقر في دولة مختلفة، لكن هذا لم يمنعهما من إعلان خطوبتهما، وبعد سنة، أقدما على الخطوة الكبرى، والأصعب، الزواج.

تقول سلاف: «تزوجنا، دون تردد أو خوف. عقدنا قراناً شرعياً عند أحد الشيوخ في تركيا، أشهر نبية إسلامه أمامه، لنستطيع الزواج. كما تمت مباركة زواجنا من قبل خوري مقرب من زوجي». يضيف نبية: «لم يكن لدينا خيار آخر، إذ لم نستطع الحصول على عقد زواج من المحاكم التركية، طلبوا أوراق ثبوتية من سوريا، لم استطع الحصول عليها كوني مطلوباً للنظام، نسعى لتسجيل زواجنا ببلدية باريس في فرنسا، لنكون متزوجين كأى شخصين متحابين في هذا العالم، وخارج التصنيفات الضيقة».

ورغم تجاوزهما لأصعب العقبات، لكن عدّم وجود وثيقة زواج رسمية يعرقل إجراء لم شمل

انغلاق الطوائف على أنفسها، هذه الأفكار التي يثيرها المتعصبون حولنا، تعززت بعد الأزمة في سوريا وبات تغييرها أصعب، ما جعل الزواج بين الطوائف أكثر تعقيداً. لكن القرار بالنسبة لنا لم يحتمل الكثير من الحسابات، كنا كجميع المقبلين على الزواج منشغلين بتأمين المسكن وتكاليف الزواج لا أكثر».

بعد الزواج أبدى العديد من أصدقاء الزوجين إعجابهم بجراتهما، وعبروا عن دعمهم لهما. إلا أن الأمر لم يخل من بعض المضايقات، تقول رنيم: «حاول البعض ممن نضطر للتعامل معهم في حياتنا اليومية استفزازنا، لكن هذا لم يؤثر علينا هذا. ما فاجأنا أن بعضهم من حملة شهادات عليا، ويُتوقع منهم أن يتمتعوا بقدر أكبر من الوعي. أذكر جيداً كيف كانت ردّة فعل أستاذ جامعي حين عرف بزواجي من طائفة أخرى، تكلم بنفس الألفاظ والأفكار البالية التي يحملها المتطرفون».

تؤكد رنيم أن اختلاف الشعائر الدينية بين الطائفتين أبسط من أن يعكّر عليهما حياتهما، وتضيف مازحة: «لا أموت من الجوع حين أنتظره عدة دقائق للإفطار في رمضان. لطالما كان في حياتي أصدقاء من طوائف مختلفة ولم نختلف يوماً. لماذا سيكون هناك مشكلة في الزواج؟!».

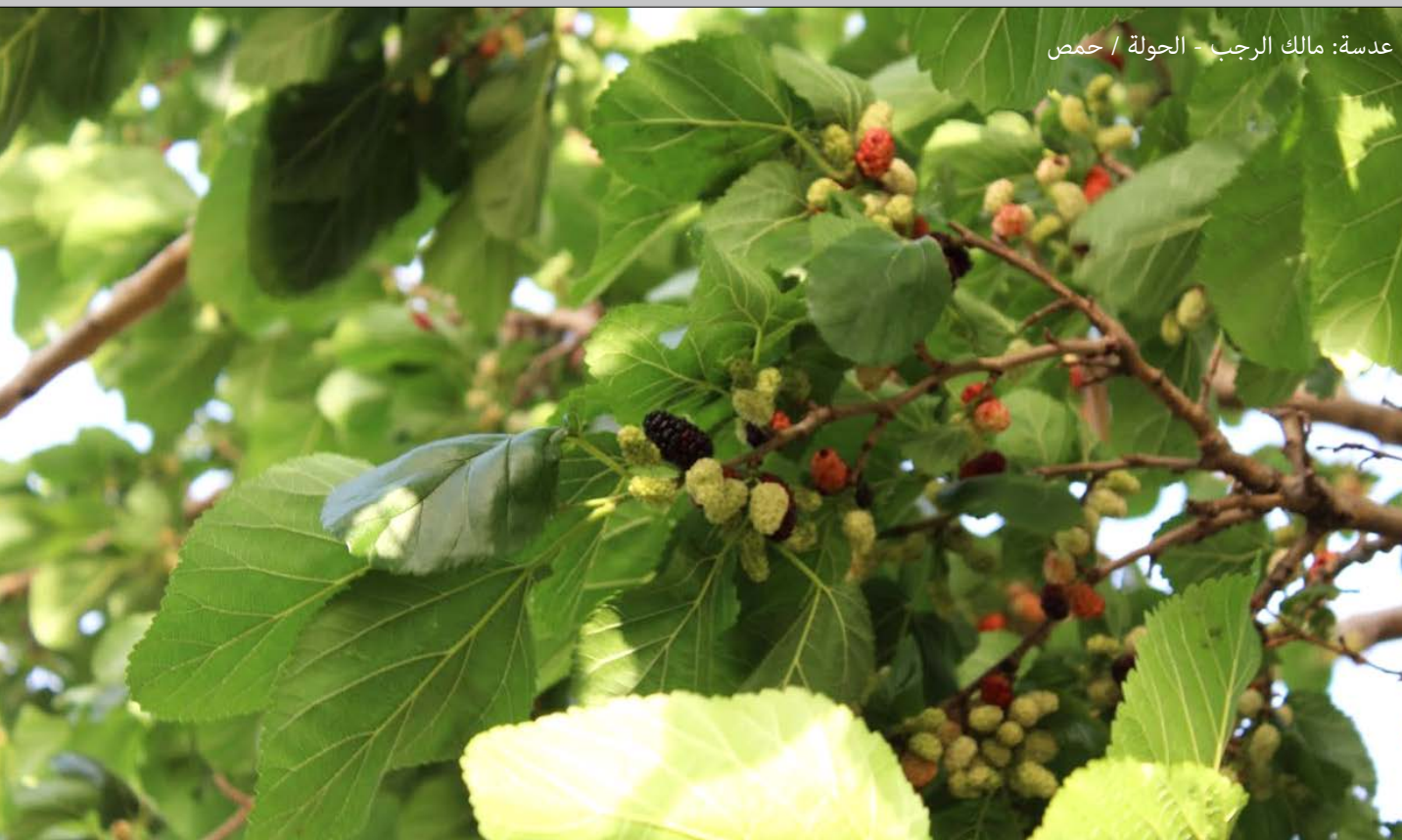
لم نكن لننزوج لولا الحرب

رغم تأييدها لفكرة الارتباط بين الطوائف المختلفة، لم يخطر ببال ريم التي تنتمي عائلتها للطائفة السنية أنها ستخوض التجربة، التقت ريم بمأمون الذي ينتمي للطائفة الإسماعيلية في مدينة حلب عام ٢٠١٢، تقول: «في بداية معرفتي به كانت فكرة الارتباط مستبعدة تماماً، كنت أكيدة أن والدي لن يقبلوا بموضوع الاختلاف الطائفي. لكن مشاعري تجاهه كانت تزداد يوماً بعد يوم، ويزداد معها خوفي من

المستقبل، الزواج بالنسبة إلينا كان حلمًا بعيد المنال، لم يفارقني الخوف من أن يأتي يوم اضطر فيه للاختيار بينه وبين عائلتي». بسبب ظروف الحرب اضطر الثنائي للفراق فترة من الزمن عاشت فيها ريم وعائلتها في سوريا وسط ظروف قاسية وانتقل مأمون للعيش في تركيا. خلال هذه الفترة قرر الثنائي أن يفعلا المستحيل للارتباط، تقول ريم: «الحقيقة أن العقبة لم تكن وجود اختلاف طائفي، إنما الجهل والأفكار المغلوطة السائدة في المجتمع عن طائفته، كان والدي بالكاد سمع بالإسماعيليين، أدركت حينها حجم التهميش والتغيب بحق هذه الأقليات، لم أصدق أننا لا نعرف عن طائفة تعيش بعيداً عنا بضعة كيلومترات إلا بعض الشائعات والنكات المحشوة بالأكاذيب. لذا قررت التحدي، فلم أكن مستعدة لخسارته من حياتي».

اتفق الثنائي أن يتعرف مأمون على والدي ريم عبر الأنترنت ويتقدم لخطبتها، فوافقا، وعقدا زواجهما قانونياً في ٢٠١٤، وسافرت إليه. تقول ريم: «سارت الأمور بسلاسة مفاجأة، كنت أعيش مع عائلتي طرولاً استثنائية، لم يكن هناك مجال للسفر خارج المدينة إضافة إلى انعدام الاتصالات لفترة طويلة، كنا منعزلين عن أقربائنا والعالم، لذا لم يدرك والديّ حينها وجود اختلاف طائفي. لقد أحبا مأمون ولا يزالان. أعتقد أننا لم نكن لننزوج بهذه البساطة لم يكن هناك حرب!».

لا يختلف مأمون وريم اليوم على أي أمر مرتبط بالاختلاف الطائفي، يقول مأمون: «تجمعنا طريقة تفكير متقاربة، لا نختلف إلا على التدخين في المنزل ومشاهدة نشرات الأخبار. أهلي وأهلها باتوا عائلة واحدة، إننا فخورون بما وصلنا إليه».



التقارير الحقوقية ودورها في التوثيق القانوني

عاصم الزعبي

يعدّ العمل التوثيقيّ للانتهاكات التي تحصل في سوريا، أو في أيّ مكانٍ، من أهمّ الأعمال التي تُبنى عليها العدالة الانتقالية بعد انتهاء الحرب أو أيّ نزاع كان.

لذلك لا بدّ من أن يتمّ هذا العمل وفق الأسس القانونية المعتمدة في القوانين والمواثيق الدولية من الناحيتين الشكلية والموضوعية، اللتين إما أن تُقبل وفقهما هذه المعلومات أو الدعاوى أو تُرفض إن لم تكن صحيحة.

وتعدّ كتابة التقارير الميدانية، التي يقوم الناشطون الحقوقيون والصحفيون بالعمل عليها، أحد أهمّ أركان العمل التوثيقيّ. ولذلك لا بدّ من معرفتها، إذ يعدّ تقديمها بكل أشكالها عنصراً ضرورياً لعمل حقوق الإنسان.

أنواع التقارير المتعلقة بالتوثيق

هناك عدّة أنواع من التقارير التي تصدرها المؤسسات الحقوقية: داخلية تستخدم للأبحاث أو الدراسات أو المداخلات، وخارجية تعتمد على التقارير الداخلية في استنتاج المعلومات.

أولاً: التقارير الداخلية

هي التقارير التي يكتبها الراصد أو الموثق لاستخدامها داخلياً في إطار المؤسسة. وهي عدّة

أنواع:

١: **تقارير إدارية:** توثق العمل المنجز، ويجب أن تعكس جميع أبعاده. وتكون دوريةً انسجاماً مع متطلبات المؤسسة، فيمكن أن تكون أسبوعيةً أو شهرية.

٢: **تقارير حول حدث محدد:** وفيها موجزٌ عن الحدث ووجهة نظر الباحث الميدانيّ، لتقديم صورة متكاملة ومتسلسلة عن الحدث بعد مقابلة الضحايا والشهود. ويكتب هذا التقرير

في عدّة حالات:

أ: عرض نتائج التحقيق في انتهاكٍ معيّن يلفه الغموض.

ب: تبرير وجود فجواتٍ أو تناقضاتٍ في أقوال الشهود أو الضحايا.

ج: رفض الضحايا إعطاء معلوماتٍ أو التوقيع على أقوالهم.

د: شهادة الراصد الشخصية كشاهد.

ثانياً: التقارير الخارجية

وهي التقارير التي يكتبها الباحثون أو المحامون المختصّون في المؤسسات. وتعتمد أساساً على

المعلومات الواردة في التقارير الداخلية. ومن المهم أن تحوي كافة التفاصيل وأن تستخدم مصطلحاتٍ موحّدة وتلتزم منهجيةً موحّدة في استعراض وتحليل الأحداث والتعاطي مع القضايا. ومن الضروري أن تشمل هذه التقارير تحليل الأحداث وربطها بالقوانين والمواثيق الدولية، سواء أكانت متعلّقة بحقوق الإنسان أم بالقانون الدولي الإنسانيّ.

وتتنوّع أغراض تلك التقارير بين:

١: تقارير من أجل التدخل لدى السلطات أو الجهات الرسمية في قضيةٍ ما في محاولةٍ لوقفها ولتحسين وضع حقوق الإنسان.

٢: التقارير المطلوبة في إطار الأمم المتحدة بكافة أجسامها ولجانها.

٣: الأبحاث والدراسات التي تصدرها المؤسسة حول موضوع محدّد.

٤: تقارير خاصّةً للمناصرة والتأثير في السياسات.

المبادئ الأساسية في كتابة التقارير الميدانية

١: التأكّد من دقة المعلومات الواردة في التقرير الذي بناءً عليه ستتدخل المؤسسة لدى الجهات المختصة.

٢: توخي الدقة وسرد كافة التفاصيل، لأنّ التقرير الخارجيّ سيرتكز على ما جاء في التقرير الداخليّ، وذلك مهمّ من أجل توافر المصدقية كي تباشر الجهات المختصة عملها.

٣: السرعة وعدم الإبطاء: يجب أن تكتب التقارير عن الأوضاع أو الأحداث بسرعة لتواكب الحدث.

محتوى التقارير الميدانية

يرتبط محتوى التقرير بطبيعة الموضوع الذي تراد كتابة التقرير من أجله. ولا بدّ أن تتوافر بعض الأمور في أيّ تقرير، ومنها:

١: **مقدمة بسيطة:** يتمّ خلالها إعطاء فكرة عن الموضوع سواء أكان حول انتهاكٍ ما أو أوضاع حقوق الإنسان.

٢: **عرض وضع حقوق الإنسان والأهّاط:** يجب أن يتطرّق التقرير الداخليّ لأوضاع وظروف حقوق الإنسان في المنطقة المستهدفة، ومن خلال ذلك تمكّن معرفة إذا كان هناك نمط

جديدٌ للانتهاكات قد ظهر أو آخر قد توقف أو ما يزال مستمرّاً.

٣: **عرض الأهّاط الأساسية سواء أكانت إيجابية أم سلبية:** فالتطرّق لأهّاط الانتهاكات أمرٌ طبيعيّ، للعمل على إلزام الأطراف المسؤولة باحترام حقوق الإنسان، ولكن من الضروريّ أيضاً عرض أهّاط الممارسات التي تقوم بها الجهات الرسمية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان لتحديد مدى انسجامها مع معايير هذه الحقوق. فالتركيز بشكلٍ إيجابيّ أحياناً على آليات حقوق الإنسان التي تمارسها السلطات قد يشجّع على الاستمرار في تلك الممارسات.

٤: **وجهة نظر الراصد أو الموثق في الحدث واستنتاجاته:** وهذه ركيزة أساسية في تقييم عملية التحقق برمتها.

٥: **تحديد مصدر المعلومات:** فلا بدّ من الإشارة إلى مصدر المعلومات وإبداء الرأي أحياناً في مدى الثقة به، خاصّةً إذا كان موضوع التقرير حول انتهاكات لم يتمّ التأكّد من صحة وقوعها.

٦: **الخاتمة:** يقوم الباحث بوضع توصياته حول الموضوع وكيفية التعامل معه.

٧: **مرفقات لكل الوثائق التي تمّ العمل عليها.**

الأمور التي تجب مراعاتها عند كتابة التقارير

١: **الوضوح في اللغة:** وهو من الأمور المهمة لأن

التقرير سيعدّ موثقاً وقد تُبنى عليه مداخلاتٌ قانونية، ولذلك يجب أن تكون اللغة واضحة، مع تجنّب استخدام العامية. كما يجب أن تكون المفردات المستخدمة موحّدة تنطلق من لغة حقوق الإنسان والقانون الدولي المتفق عليها.

٢: **استخدام الاقتباس عند الضرورة:** أحياناً يحتاج التقرير إلى إدراج اقتباس من أقوال الضحية أو الشاهد، مما يجعل التقرير أكثر قوّةً ويؤكد حياديته من خلال نقل أقوالٍ وليس الظهور كمصدرٍ للأحكام.

٣: **ذكر الإيجابيات:** هذا الجانب مهمّ لإعطاء مصداقية للباحث والمؤسسة ولتعزيز المطالب، وعدم الظهور بمظهر الناقد للسليبيات فقط، وإعطاء التشجيع على الإيجابيات الموجودة.

٤: **تقديم التقرير في وقته:** حسب الضرورة والموضوع. وهذه المسألة مهمة في مجال حقوق الإنسان.

إذاً، وفي ظلّ الانتهاكات التي ترتكب في سوريا منذ خمس سنواتٍ من قبل جميع الأطراف، ومع كثرة من باتوا يعملون في مجال توثيق هذه الانتهاكات سواء أكانوا اختصاصيين أم لم يكونوا؛ لا بدّ من التعرّف -على الأقل- على أساسيات العمل الحقوقيّ والتوثيقيّ كي لا تضيع جهودهم، ومن أجل خدمة القضية السورية بالشكل الصحيح في المحافل الدولية المختصة.

كانتونات اقتصادية حجمها سبعة مليارات دولار خارج سيطرة النظام

نضال يوسف

- كعكة مالية يتقاسمها أمراء الحرب وجنرالاتها
- تركيا الأكثر تعاملًا اقتصادياً، ومعونات خليجية في الخفاء
- شبكات قوية لقوات النظام والفصائل المسلحة لتسهيل "بزنس" الحرب
- وحدات الحماية الكردية تسيطر على ثلث الغاز وثلاثة أرباع النفط

مجرد تقديرات

في المناطق التي تعدّ خارج سيطرة النظام، والتي تشكّل -وفقاً لتقديرات مختلفة- أكثر من ٥٠٪ من الأراضي السورية، هناك حياة متكاملة رغم قسوة الحرب. ويرى الباحث الاقتصادي الدكتور شامل عابدين، في حديثه لـ«صور»، أن هذه المناطق تملك اقتصاداً متكاملاً، وتنتهج سياسات اقتصادية، إلى جانب هدفها الرئيس المتمثل في الثورة واستمرارها. مشيراً إلى أنه يصعب تقدير حجم هذا الاقتصاد، لكن يمكن توقعه بالاستناد إلى الكتلة البشرية التي تعيش في هذه المناطق. ويبيّن عابدين أن عدد المقيمين في تلك المناطق من السوريين لا يتجاوز ستة ملايين نسمة، بالاستناد إلى عدد سكان البلاد البالغ ٢٣ مليوناً. متوقعاً أن نحو مليون شخص يعيشون في الرقة، المحافظة التي يستحوذ عليها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فيما يتوزّع الباقي على حلب وإدلب

بالتواطؤ حيناً وبالتوافق الذي يفرضه المنطق الاقتصادي حيناً آخر، يتحكّم كلّ فصيل مسلح أو تنظيم جهادي بالمنطقة التي يسيطر عليها في سوريا، ب وارداتها وصادراتها، مالهها ومواردها. وبانت سوريا الممزّقة كانتونات اقتصادية وجزراً مرتبطة في ما بينها بقوانين وُضعت بمزاجية أوّل حاجز عسكري يفصل هذه المنطقة عن تلك، وحسب خيارات أخرى أبرزها المصالح الاقتصادية. حاولت «صور» الغوص في المستور الذي يتخفى خلفه أمراء الحرب وقياصرتها، والمستحوذون على مقدرات البلاد، والمتحكمون في معابرها، واقتربت من الممنوع الذي يسعى كلّ المستفيدين من "بزنس" الحرب المريرة إلى المحافظة عليه طي الكتمان. في سوريا المقسّمة -بلا إرادة أبنائها- إلى واحات اقتصادية يتحكم فيها قلة من المصّرّين على استمرار الحرب، تبرز صعوبة تقدير حجم اقتصاد هذه المناطق بدقة، لأن كلّ التعاملات الاقتصادية تجري بلا قيود، وجميع الصفقات تبرّم شفاهة، والبضائع كافة تُنقل بلا ثبوتيات. ومع ذلك، في المناطق التي يمكن تصنيفها خارج سيطرة النظام، هناك، إضافة إلى "بزنس الحرب" المتصل بتأمين السلاح على اختلاف أنواعه، اقتصاد آخر يتصل بكلّ مكونات الحياة. وتقدر مصادر اقتصادية حجم اقتصاد هذه المناطق بما بين ستة إلى سبعة مليارات دولار أمريكي سنوياً.

ودير الزور ودرعا والغوطة والقنيطرة. سنوياً، باستثناء الآلة الحربية وما يتعلق ورداً على سؤال «صور» عن تقديرات حجم الاقتصاد في تلك المناطق يرى عابدين أنه لا يقلّ عن ستة مليارات دولار

الباحث الاقتصادي أنه يصعب على الجهات البحثية حصر هذه التقديرات إلا بالاستناد إلى نموذج رياضي مقترح، وذلك للأسباب المذكورة آنفاً.

اقتصاد ظلّ

ورغبة من «صور» في اتباع طريقة أخرى للتأكد من حجم هذا الاقتصاد وجّهت سؤالاً إلى عدد من الباحثين والمتخصصين في هذا الشأن، فاقترح بعضهم طرقاً عدّة تدخل جميعها في باب التقديرات، التي بلغ متوسطها ٧ مليارات دولار. ويرى باحث من هؤلاء أن الخوض في هذه القضية مشوّب بمحاذير كثيرة، لأن اقتصاد هذه المناطق، من الناحية العلمية، اقتصاد ظلّ بامتياز.

ويتضمّن النموذج المقترح ناتج المناطق خارج سيطرة النظام بالاعتماد على معطيات ما قبل الحرب، أي ٢٠١٠ وما قبل، إضافة إلى تقاطع معلومات من تقديرات دولية ومراكز بحثية، والاستناد إلى شهادات مصادر أهلية تعيش في تلك المناطق وعلى اطلاع وثيق بما يجري فيها. واعتمدت «صور» على إجراء مقابلات

عبر وسائل التواصل الحديثة، بما يضمن حماية مصادرها، إضافة إلى تعاون غير مباشر من المتحكّمين في اقتصادات هذه المناطق، وبعض الذين يقومون بتوريد وتصدير البضائع منها وإليها. هذه المناطق المحكومة بقبضة حديدية من القوى المستحوذة عليها.

الدولة الأكثر تعاملًا

يشير الدكتور جابر سمعان إلى أن تركيا ما زالت من أكثر الدول تعاملًا اقتصادياً مع المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وأن حجم صادراتها إلى سوريا -وفق الإحصاءات الرسمية التركية- خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، بلغ ١,٨ مليار دولار، فيما الواردات ٢٠ مليون دولار، أي أن حجم واردات المناطق المذكورة من تركيا هو ١,٧٨٠ مليار دولار. وهي تتجه إلى المحافظات الشمالية والشرقية، إضافة إلى جزء من ريف اللاذقية الشمالي. وتستحوذ القوى المسيطرة في كلّ منطقة على هذا الاقتصاد، وتتحكّم في ما تمكّن تسميته «بزنس» خاصّ يتعلق بها. ويبيّن سمعان أن كلّ منتجات المناطق خارج السيطرة تذهب

إلى تركيا التي تؤمّن لها المعابر والطرق ووسائل النقل والحماية اللازمة، فيما الاستثناء هو قصف القوّات الجوية الروسية صهاريج نقل النفط، أما باقي سيارات نقل البضائع فلا يتمّ استهدافها. ويرى سمعان أن الدور الاقتصادي التركي في تلك المناطق واضح، وهو الدور الوحيد الداعم لها. مشيراً إلى أن هذا الاقتصاد غير حقيقي، فهناك الكثير من الجوانب غير المنظورة، وتبقى في الخفاء.

اقتصاد تنظيم الدولة (داعش)

سقطت محافظة الرقة بيد تنظيم الدولة (داعش) كاملة. ويسيطر (داعش) أيضاً على ريف دير الزور وبعض أحياء المدينة، إضافة إلى مدينة مركدة وبعض القرى في محيطها بريف الحسكة. وتشير مصادر أهلية لـ«صور» إلى أن التنظيم يحكم سيطرته العسكرية والاقتصادية على هذه المناطق، ويغلق حدودها في وجه أي محاولة لإحداث خرق أو تبديل في موازين القوى، ويتعامل بقسوة مع كلّ محاولات الخروج عن الأنظمة الاقتصادية التي وضعها، مستنداً بذلك إلى الشريعة الإسلامية، إذ تختفي منها كلّ المنتجات المحرّمة وفقاً للشريعة.

ويعتمد أهالي المناطق المذكورة على المنتجات المحلية لتأمين الغذاء. وأفادنا عددٌ من الأهالي أن داعش يتحكّم في كلّ شيء في هذه المناطق المنكوبة، وبيده وتحت أنظاره تجري عمليات إدخال وإخراج البضائع، وتحت رعايته تتاح فرص التسوّق والتجارة بكلّ أنواعها. وفيما تغيب كلّ مظاهر للعمل المصرفي، يجري تصريف بعض المال من الليرة إلى الدولار أو العكس.

وتقول المصادر إن الضرائب التي تُسَدّد لقاء المخالفات المرتكبة تذهب للتنظيم الإرهابي، وفق التصنيف العالمي، إضافةً إلى استحواده على مقدّرات كلّ مؤسسات الدولة السورية، ومصادرته أملاك الذين يعارضونه.

وتشير المصادر إلى الغياب الكليّ للحياة الاقتصادية، إذ يعتمد الأهالي على إمكانياتهم الذاتية لتأمين الغذاء. ويرى الباحث يونس حاج بكري أن هذا يجعل من اقتصاد محافظة الرقة صغير الحجم، فحركة البيع والشراء في أدنى حدٍّ لها، لا سيما مع شروط داعش القاسية، وتفضيل الناس للترزام بما يفرضه التنظيم خوفاً من أيّ انتقام. ورداً على سؤال عن اقتصاد الرقة يشير حاج بكري إلى أن رقم مليار دولار سنوياً يبدو مقبولاً، باستثناء تجارة السلاح والنفط التي يتحكم فيها داعش، ويستفيد منها بشكلٍ علنيٍّ رغم القرارات الأممية الرافضة لمبدأ أيّ تعامل -مهما كان نوعه- مع التنظيم المذكور. فيما تمكن إضافةً مليار آخر من المناطق الأخرى التي يسيطر عليها، وفقاً للباحث حاج بكري.

نوافذ ضيّقة

ثمة حكاية ثانية في حلب وإدلب، اللتين تتميز الأولى منهما بالصناعة، وتوسم الثانية بالخضراء وتحوي أكبر عددٍ من أشجار الزيتون. في إدلب يسيطر جيش الفتح على المدينة، ويتقاسم معه الجيش الحرّ السيطرة على ريفها. أما في حلب وريفها الشماليّ فتسيطر عدّة فصائل منها الجبهة الشامية وحركة نور الدين الزنكي وجبهة النصرة، مع وجودٍ محدودٍ لجيش الفتح.

ويقدرّ حاج بكري حجم اقتصاد هذه المناطق بنحو ١,٥ مليار دولار. ويرى أن المنتجات الزراعية تعدّ في مقدمة مواد التعامل الاقتصاديّ، خاصّةً بعد توقف شبه كليّ لمعامل حلب، وضراوة المعارك التي تجري في هذه المحافظة. وتشير مصادر أهلية إلى أن كلّ قوّة وفصيل وجهةٍ مسيطرة على إحدى هذه المناطق تتحكم كلياً في اقتصادها، وترغم الناس على الالتزام بها. ولفتت مصادر من إدلب إلى أنه، بطريقةٍ معينة، يجري إخراج زيت الزيتون والزيتون،

وبعض المنتجات الزراعية الأخرى، إلى مناطق سيطرة النظام، بالتعاون معه، ومن خلال فرض إتّاواتٍ مالية. فيما تشير المصادر المتطابقة من حلب وإدلب إلى أن الحدود مع تركيا مفتوحة، وتعدّ النافذة المتاحة أمام تلبية الاحتياجات.

البوابة الجنوبية

وفي جنوب سوريا، وتحديدًا في درعا، حيث انطلقت أولى الاحتجاجات ضد النظام في آذار ٢٠١١، تلفت مصادر على صلة مباشرة مع الفصائل المسيطرة، ومنها الجيش السوريّ الحرّ -المسيطر على المدينة وريفها- وجبهة النصرة وأحرار الشام في ريف درعا الغربيّ، إلى أن الأردن، البلد الضعيف اقتصادياً، أصبح البوابة الشرعية للتجارة وتأمين البضائع والسلع للناس الذين لم يستطيعوا الخروج من المحافظة، أو الراغبين في البقاء، ولا سيما كبار السن. وتشير هذه المصادر إلى أن معبر نصيب الحدوديّ مغلقٌ في وجه النظام السوريّ، لكنه مفتوحٌ أمام حركة الاستيراد والتصدير مع الجانب الأردنيّ الذي يتغاضى عن هذا الأمر ويسمح بتدفق البضائع باتجاه درعا.

كما تستفيد الحكومة الأردنية بالمقابل من استيراد الخضار والزيتون من المناطق المصنّفة خارج سيطرة النظام، وتسمح بتمريرها إلى الأسواق الأردنية، كما يتمّ إرسال شحناتٍ منها إلى أسواق دمشق. ويرى الباحث سمير الزعبي أن القيمة الإجمالية للحركة التجارية من المناطق المقصودة إلى الأردن لا تتجاوز عشرات ملايين الدولارات، نظراً لقلة عدد المواد المصدّرة وانخفاض قيمتها، إذ إن كميةً قليلةً تصدّر وهي الفائضة عن الاحتياج المحليّ، في حين تزداد قيمة المواد الداخلة

والمقدّرة بنحو ٢٠٠ مليون دولارٍ سنوياً. ويذكر الزعبي عاملاً آخر يسهم في انخفاض هذه التقديرات هو أن غالبية المواد الداخلة من الجانب الأردنيّ هي مساعداتٌ خليجيةٌ بالدرجة الأولى، وتوزّع على المناطق المقصودة مجاناً أو بشكلٍ شبه مجانيّ، وبالتالي هي خارج العملية الاقتصادية الحقيقية، رغم أن حجمها المتوقع يتجاوز ٢ مليار دولار. ويرى الزعبي أن الفصائل المسلحة وقادتها حسب كلّ منطقة يسيطرون على بزنس هذه المناطق، الذي من المتوقع ألا يتجاوز حجمه ٢٥٠ مليون دولار، باستثناء تجارة الأسلحة والآثار.

ويؤكد الزعبي وجود خطوط إمداد تابعة لجبهة النصرة، ممتدة من الحدود الأردنية السورية عبر الريف الغربيّ لمحافظة درعا وتصل إلى المناطق خارج السيطرة في القنيطرة، إضافةً إلى معابر محدودةٍ لا يتجاوز عددها الخمسة تصل الريف الشرقيّ لدرعا مع البادية السورية عبر الحدود الإدارية لمحافظة السويداء، وأبرزها معابر في منطقة اللجاة. مبيّناً أن معابر درعا إلى البادية تنقل الأسلحة وتهرب المطلوبين والعائلات الفارّة من جحيم الحرب والأسر التي يقاتل أفرادها النظام، وبالمقابل تنشط حركةٌ تجاريةٌ معكوسةٌ لنقل الدخان إلى درعا.

ويرى الزعبي أن عدداً من أهالي محافظة القنيطرة خارج السيطرة يتعاملون مع إسرائيل من عدّة معابر أبرزها جباتا الخشب، إضافةً إلى جبهة النصرة الفصيل المسلح المسيطر.

لوبيات الحرب والبنزنس

تواصلت «صور» مع مصادر أهلية في القنيطرة

لمعرفة حقيقة الأوضاع الاقتصادية، وما يجري من عمليات تجارية، والقوى المسيطرة على البنزنس فيها. وأشارت هذه المصادر إلى أن جبهة النصرة وقادتها في المناطق المذكورة تتحكّم في هذا البنزنس، ولا تُعرف أسماء متزعمي العمليات الاقتصادية، ويقتصر دور أبناء المحافظة على التنسيق بين احتياجات الناس المقيمين فيها وأمراء الحرب التابعين لجبهة النصرة. ولم تستبعد هذه المصادر التعامل الاقتصاديّ المباشر بين جبهة النصرة، المدعومة قطرياً، وجزرالات حرب وموساد إسرائيليّ، ووسطاء من القنيطرة. وترى مصادر أهلية أخرى من قرى ما زالت تحت سيطرة قوآت النظام، ومنها حضر وعرنة، أن الطرق التي كانت معتمدةً للتهريب سابقاً أوصدت كلها، ولم يعد يُسمح لأيّ شخصٍ بعبور الشريط الحدوديّ باتجاه الجولان السوريّ المحتلّ. إذ أغلقت إسرائيل هذه الطرق، لكنها فتحت معابر أخرى ظاهرها تقديم الإسعافات لجرحى ومصابي الفصائل التي تقاتل النظام السوريّ، وحقيقتها تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان هناك.



إسرائيلية الصنع دخلت إلى العاصمة دمشق، وشوهدت معروضةً في سوق الحمرا الشهير، وتتضمن ألبسةً ومواد غذائية. ما يعني أن الحدود المفتوحة نتيجة فقدان النظام السيطرة عليها، وتواطؤ عددٍ من الحواجز التابعة للنظام وللفصائل، يؤديان في نهاية المطاف إلى وصول هذه السلع إلى الأسواق السورية حتى تلك التي يسيطر عليها النظام.

وتأكّدت «صور» من هذه المعلومات من عددٍ من التجار والباحثين الاقتصاديين وأساتذة كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، الذين عبّروا عن استيائهم من هذا الموضوع، رافضين أي تعاملٍ اقتصاديّ مع إسرائيل. واتهم أحد الأساتذة، وقد فضّل عدم ذكر اسمه، قوآت النظام والفصائل التي تقاتله بالتواطؤ في هذا المجال، وبنّاء شبكاتٍ قويةٍ لتسهيل «بنزنس» الحرب، وتشكيل لوبياتٍ جديدةٍ تتعاون للاستحواذ على هذا البنزنس بين جميع الأطراف المتحاربة. ويرى أن التجربة السورية في مجال إدارة المناطق خارج سيطرة الدولة تتمثل في تعاون الأطراف المتقاتلة، إذ يجمعهم المال ويفرّقهم الانتماء السياسيّ والموقف العقائديّ والأيديولوجيا.

ويؤكد أن كل منطقة تحتاج إلى جارتها، وأن العداوة الظاهرة تخفي تحتها تعاوناً مالياً وأرباحاً كبيرة تذهب لأمرء الحرب.

اقتصاد الغوطة

يسيطر جيش الإسلام على المساحة الأكبر من الغوطة الشرقية، ويقاسمه السيطرة في أجزاء بسيطة لتنظيم داعش، لا سيما على أطراف الغوطة لجهة البادية السورية، إضافةً إلى فيلق الرحمن والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام.

وتؤكد مصادر من دوما، حيث المقرّ الرئيسي لجيش الإسلام، المدعوم سعودياً، أن القائد السابق لهذا الجيش، زهران علوش، الذي قتلته القوّات الجوّية الروسية منذ فترة، كان يستحوذ على جميع العمليات الاقتصادية، فيما يتقاسم عددٌ من قادة هذا الجيش كعكة اقتصاد الغوطة الشرقية حالياً. وتشير هذه المصادر إلى تعاون وثيق بين قادة الجيش المذكور وضباط قوّات النظام على تخوم الغوطة الشرقية، ولا سيّما من جهة دمشق، يتضمّن تسهيل مرور كمياتٍ من المواد الغذائية والأدوية التي يتمّ تحميلها



تتعامل بها السعودية مع هذه المساعدات، واتباعها طرقاً مختلفة لإيصالها.

فدرالية الأكراد

عقب إعلان الأكراد فدرالية روج آفا (شمال سوريا) في آذار الماضي، أخذت عملية الحكم الذاتي -المعلنة سابقاً من قبل الأكراد- شكلاً جديداً، رغم الرفض الدولي لهذا الإعلان. وتشمل الفدرالية الكردية ثلاث مناطق، هي كوباني في ريف حلب الشمالي، وعفرين في ريف حلب الغربي، والجزيرة في الحسكة، بالإضافة إلى مناطق سيطرت عليها قوّات سوريا الديمقراطية (وفي مقدمتها وحدات حماية الشعب الكردية)، خصوصاً في محافظتي الحسكة وحلب. وتتمتع هذه المناطق بثروات زراعية وباطنية مهمة، ويستحوذ عليها مسؤولو الإدارة الذاتية.

وتفيد مصادر من المناطق المذكورة إلى أن الأكراد اكتسبوا خبرةً لا يستهان بها في إدارة شؤونهم، عبر الدعم والمشورة اللتين يقدمهما لهم إقليم كردستان العراق. وتشتهر هذه المناطق بالمنتجات الزراعية، ولا سيما الزيتون، إذ تعدّ عفرين من أفضل المناطق إنتاجاً له من ناحية النوعية. ويصدّر هذا المنتج إلى المناطق التي يسيطر عليها، لتدخل العملية في باب اقتصاد الفساد، أي تمرير هذه الشحنات وفق عمولاتٍ متفقٍ عليها لأمرء الحرب.

ويركّز أهالي روج آفا على الاكتفاء الذاتي من مختلف المنتجات. وتشير مصادر أهلية إلى أن الموقع الجغرافي الحدودي لهذه المناطق بين سوريا وتركيا، وشرقاً -في نطاق ضيق- على الحدود العراقية، يؤمّن لها فرصاً إضافية

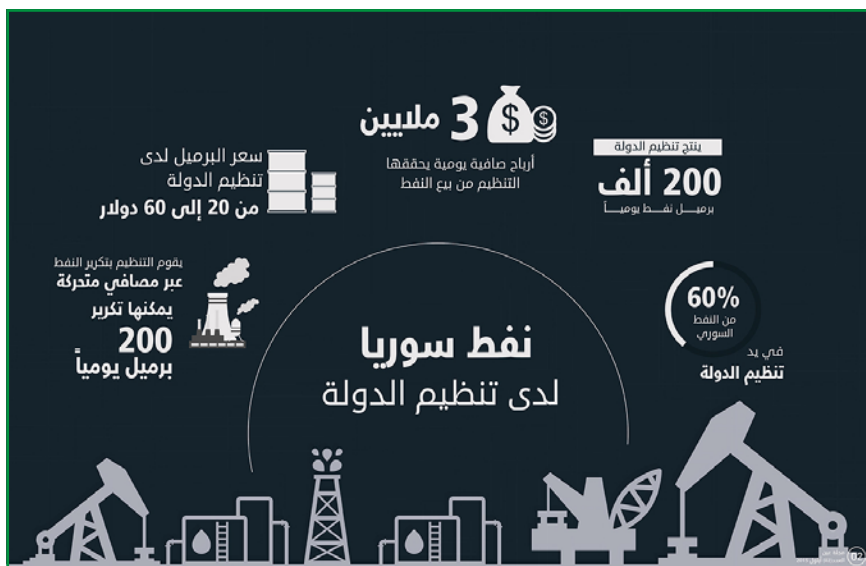
لنقل البضائع والاستفادة من الرسوم وفرض الضرائب عليها. وتؤكد هذه المصادر أن العاملين السياسي والاقتصادي مندمجان في هذه المناطق، نظراً لالتزام الأكراد بقضية جوهريّة تتعلق بفيديرايتهم.

النفط خارج السيطرة

تشير مصادر نفطية إلى أن الأكراد يسيطرون على منطقتين من أصل خمسٍ لإنتاج النفط، هما: منطقة حقول الحسكة بما فيها رميلان والسويدية وكراتشوك، ومنطقة الشداي أو حقول الجبسة بما فيها جبسة وغونة وكبيبة وتشرين. وتنتج هاتان المنطقتان النفط الثقيل، وبكمياتٍ تقدّر بـ٢٥٠ ألف برميل يومياً حسب إحصاءات وزارة النفط لعام ٢٠١٠، أي وفق الخطة الإنتاجية وقتها، بينما لا توجد معلومات مؤكدة حول كميات الإنتاج الحقيقية الآن. وتعتبر هذه المصادر أن قوّات النظام والـ(PYD) متفقان على موضوع النفط، ويتقاسمان الإنتاج والأرباح. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المناطق النفطية الأخرى التي تسيطر عليها داعش، والتي يقدر إنتاجها لذات الفترة بـ١٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الخفيف من حوض الفرات.

إذ أبرم النظام اتفاقاتٍ في الباطن مع هذه القوى والتنظيمات، تقضي بحماية آبار النفط مقابل الاستفادة من إنتاجها. وترى هذه المصادر أن وحدات الحماية الكردية تسيطر على ٧٥٪ من إجمالي النفط السوري، وعلى ٢٢٪ من الغاز، المقدّرة كميته بـ٦٣ مليار متر مكعب، من الاحتياطي السوري البالغ ٢٨٥ مليار متر مكعب.

وتتهم حكومة النظام ٨٨ شخصاً يرتبطون



لغة المال

هناك شكلٌ اقتصاديٌ لخروج مناطق عن سيطرة النظام السوري. وتلعب لغة المال، ولعبة المصالح المشتركة، دوراً في خلق تعاون بين جنرالات الحرب السورية على اختلاف انتماءاتهم. فهؤلاء المستحوذون على اقتصاد يتراوح حجمه بين ٦ إلى ٧ مليارات دولار، متفوقون على قاعدة اقتصادية، ومختلفون على كل شيءٍ آخر.

بتنظيماتٍ إرهابية، من بينها داعش وجبهة النصرة، بسرقة النفط والغاز. وتتوقع المصادر ذاتها أن النفط يدخل ضمن التقديرات التي تتحدث عن حجم اقتصاد يصل إلى ستة مليارات دولار في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، يذهب لحساب أمرء الحرب الذين يزعمون أن هذا المال لشراء الأسلحة، وتسديد رواتب المقاتلين، وتأمين العتاد والغذاء والدواء.

من الشمال إلى الشمال «مذكرٌ يملئ على الأنثى مشاعرها» قراءة في رواية «هياج الإوز» للأديب سليم بركات

جاد الله الجباعي



مشتتاتٌ لا يجمع بينهما غير تشابه المصير وخريف العمر ولقائهنَّ كل سبت في بيت إحداهنَّ على العشاء، يثرثرن بلغةً فاحشةً وخادشةً عن تاريخهنَّ وحاضرهنَّ، غرائزنَّ وأجسادهنَّ المترهلة، ويُعدن كتابة تاريخ الحضارة من مطابخها وذائقة الطعوم. ولعل هذا الإسراف في استخدام هذه اللغة قد حدَّ من الكتابة حول الرواية تحوُّطاً من قبل البعض أو تخوُّفاً أو.. فالأحداث الشهادات ستقولها «شتولا جبري» بلسانها الساخر والمتهكم بلغة تخرج عن مألوف (آداب) الحديث، ستقولها بعينها الوارثتين عيني أمها الصامته، ستقولها بجسدها، بردفيها القويين، واللحم الطري، وبوشمها الهائج، ليعطي للرواية اسمها. ستقولها بنغم مختلف ونفسٍ آخر أكثر غربةً وأكثر وحشيةً. فנסاء حفلات السبت الهاربات من أرض الكورد قسراً أو رغبة، والمهزَّبات كزوجاتٍ مستوردات، اللاتي دخلن أرض السويد، دخلن لاجئات. فبقيت إنسانيتهنَّ معلقة على تخوم البرازخ الفاصلة بين الموطن والوطن، وبين الآدمي والإنسان. فلا علاقة هنا بين المكان والمكان ولا علاقة بين التاريخ والجغرافيا وبين الجسد والروح سوى سديم من دخان التبغ الملاحق ورماد الذكريات والصور المهشمة، كصورة أبوي «تاسو عارف»، وعلم الكرد الذي لم يبق منه غير شمس باهتة يشدها الأطفال من شعرها كي تصحو، وأشعار «درخو خلاص» المنذورة لفجر لم يأت أبداً.

«سيرٌ مجتزأةٌ يوحدُها تقدم بطلاتها في العمر، دون أن تتخطى الاستعادة الوهم

رواية هياج الإوز عزفٌ آخر لسليم بركات على وتر الفواجع الكردية، وتر الحنين والخيبة، تشكيلٌ آخر من أشكال التخيل الروائي قلما اختاره نمطاً سردياً، بناءً أو لغة، ومع ذلك لم يرأف كثيراً بقوالبه المعروفة. فلقد اختار أن يعزَّز عن المألوف باللامألوف وعن الظاهر بالمستتر، محاولاً التقاط الوجود من جذره الجسد، الجسد الأنثى وعذاباته الخفية، من غرائزه الأكثر غوراً في النفس وفي التاريخ، وأعضائه المغيبة قسراً في انزياحات اللغة وتورياتها والتعبير المناور والمخاقل ليركه يتقرى ذاته بوضوح صادم ولغة فاحشة، ومهارة تغيب ذات الكاتب خلف لوحة البدء الحاوية على أسماء شخوصه وأماكن سكناهم وأرقام هواتفهم الأرضية، ليجعل من المشاهد شهادات نسوة يسقنهنَّ عن أنفسهنَّ أو يقرأنها من دفاتر الغيب والذاكرة، ويعفي نفسه من التباس المشاعر. فيؤكد أنه قد «جرى توثيق أقوال الشخصيات في هذه الرواية على نحو لا يجعلنا مسؤولين عن أيّ تحريف، أو اختلاقٍ للوقائع، أو حتى كتمان، ما لا يجعل المشهد مكتملاً» (ص١).

الرواية التي تدور أحداثها في «السويد»، بلد المهجر الشمالي لسكان الشمال السوري من أبنائه الكرد، تصوّر حياة هذا الشعب ومأساة تشتته وفواجهه، يسوقها سليم بركات في عشرة فصولٍ تحمل عناوين إشكاليةً كعادته (ثرثرات الأرواح في ثيابها الضيقة، نشأة العقل، سكان الصوت وحدائقه...). شخوصها نساءً كردياتٍ مهاجراتٍ بضربة قدرٍ أعمى،

مرغوبٌ مكروهٌ في آنٍ واحد. هكذا تهرب «روايات حسن» نحو شمالٍ آخر، نحو المجهول، من وجه زوجها السابق وأولادها الذين يشبهونه، بأنوفهم وحديثهم بلغتهم الكردية بدلاً عن السويدية. وتطرد الأخرى زوجها الذي يقتحم خصوصية بيتها من غير موعدٍ ملطخاً بمرق الطعام المطبوخ. وهكذا تنهي «تاسو عارف» مشهد السبت الأخير مجللةً بالخيبة والخسران، هاربةً من ساحة «رنكي» أمام زحف الصوماليين لصوص الأفكار الذين «سرقوا» فكرتها. تسير نحو شارع بيتها، الذي ظلَّ يحمل اسمه «كاترينا باركن»، ذاوية كورقة خريف، وحيدةً إلا من وحدتها، مسيحاً مصلوباً في عتمة وحدته بعدما خانه مريدوه، وليس كيوسف يحلم باثني عشر كوكباً ويبدل آلهة المصريين وكهنة الفراعنة. مكعبٌ فارغٌ باردٌ يشبه المكعب الحديد في قبو بيتها. يدٌ خاليةٌ إلا من أطواقٍ جمعتها لكليةٍ موهومةٍ ووجودٍ موهومٍ وصورةٍ مهشمةٍ الإطار والملاح، هي صورة أبويها، هي صورتها، صورة المستقبل، وصورة الذاكرة المحطمة والمنهوبة.

الكرديات الباحثات عن يومٍ راحةٍ لم يأت أبداً، تأكلت أعمارهنَّ وأجسادهنَّ، وذبلت أرواحهنَّ وهنَّ يذرعن المسافات وجغرافيا المدن، يحملن الروائح والطعوم ذاكرةً حيةً لذائقة الإنسان وفعله في تدجين الكون البري على سباط الشهوات واللذة، يجتمعن كل سبتٍ على سراپٍ موهومٍ وينتثرن آخر المساء مع قطارات الوقت كل في اتجاه.

تتقاذفنَّ الأهواء والأنواء ليتهن في هموم اليوم التالي وحيداتٍ إلا من وحدتهنَّ. لا يجمعهنَّ إلا بعض الشبه بالذكريات والمصائر، ولغة، ذاكرة، قلما تستحثها الحاجة أو يحنَّ إليها الكلام. مهاجراتٌ، مطلقاتٌ مرّةً تلو المرّة، معيلاتٌ حتى غدون آباءٍ وأمّهات في آنٍ واحد، متعادلّاتٍ بالمعاناة والحرمان، متفاضلاتٌ بطول القائمة وبعض ملامح الوجه وشحم الجسد ومتشابهاتٌ في البداية والمآل.

فلا قصة حبٍّ هنا، ولا غدٌّ مأمول، ولا همٌّ كبيرٌ مشتركٌ أو شعورٌ مشتركٌ يلقي بظلاله على أرواح جماعةٍ من الناس تستحق اسم شعبٍ أو أمة، خلا محاولة «تاسو عارف» المستهجنة، وغير المأخوذة على محمل الجدّ من قبل الأخريات، في تغيير اسم الشارع الذي تسكنه مع ابنيتها في إحدى ضواحي «استكهولم» من الاسم المؤنث بالسويدية «كاترينا باركن» إلى الاسم المذكر بالكردية «الملا علي خافوت» بائع القشدة المعروف في قامشلو. علّها تجد ذاتها في المكان، أو تعيد ترسيم المكان على مقاس الذات بعدما فشلت في ترسيم الذات على مقاس المكان بحمولته الجديدة، لتجد نفسها وحيدةً من جديدٍ كما كانت وحيدةً دائماً، ولتجد أن ما خبأته من قوائم أسماء في جيوب جسدها السرية ما هي إلا وهمٌ يشبهها، والحصيلة عنفٌ تدميريٌّ يرتدّ نحو الذات.

العنصر الذكر في معادلة الوجود غائب، سلبٌ حتى حدود التلاشي، منفىً واقعاً ليستعاد ذاكرةً واخزةً حامضةً كخمرٍ أفسدته خميرته، كنبذ «ريحاني» الواخز والمدوخ، ويستعاد دون صفات، مختزلاً بحضوره الرمزيّ صورةً أو خيالاً، ثم ينحلّ بكلامٍ متهتكٍ ساخرٍ أحياناً،





على الحاجز تُصادَر الحياة وتهرب الظلال..!! اعتقال القصيدة.. عمار الحاج (أبو جيفارا)

إعداد: فريق صور

ولد الشاعر والناشط عمار الحاج عام ١٩٧٨ في مدينة سلمية. عرف عنه إبداعه وانكباه على الأدب شعراً ونثراً. شارك في العديد من المهرجانات الشعرية. منذ بدء الثورة السورية التحق بصفوف المتظاهرين في مدينته سلمية، كما أسهم في الإغاثة الإنسانية والعمل الإعلامي. اختطفته قوات الأمن السورية من بيته بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٣. وهو حالياً محتجزٌ في سجن حماة المركزي. كتب عمار الحاج، الملقب «أبو جيفارا»:

قصة الظلال	في النار تسكن الأطياف	ولن ترى
للظهرة حمق الشمس	في النار تختفي الظلال..	مثلي
وللظل عذر الانكسار	تسلك النغمة	وحيدة
تقع النغمة أسفل الجدار	طريق الخبز والموت	وأنا وحيدٌ
تتململ في حضن جثة	حواجز مزينة بالمتاريس	ظلالنا منقوصة
تختلج،	يفتشون	بلا رؤوس
ليس للدماء ظلال..	يقهقهون	نعيش وجعاً
تتحدّر النغمة مع غرف التحقيق	على الحاجز،	ولا نموت
تستلّ نفسها من الصراخ	تصادر الحياة	أحتاج امرأة
تقنع ظلها بالدعاء	وتهرب الظلال..	تكمل الظلّ
تستفزها الشتائم	وحده الموت يمضي	والنغمة بلا رأس
للموت أصواتٌ تشبه الغياب	وحده،	تحاول أن تموت
وليس في الزنانات ظلال..	مهنة الحروب..	وتخبرني:
تبت النغمة في السنبلة	النغمة، تلف حبلها الطويل	في زمن الطغاة
ترتب فوضى الرياح	على عنقها	خجلاً،
في اتساق الحياة	وعلى بروزٍ في ركام	تنتحر الظلال
يشدّ الصوت في رصاصة	تدغدغ الشمس خيالها	يتعطل إيقاع الشمس
ينهمر الحريق	والنغمة لا ترى	وتندثر الظلال..

فيلم حكايا استنبول عن فراشات الضوء في زحام المدن

عمار عكاش

المدن الكبيرة أشبه بالآلهة، رحيمةٌ وجبارةٌ مستكبرةٌ مثلها. يفدها الناس محمّلين بالأحلام ثم لا يلبثون أن يصبحوا بُرغياً آخر في ماكنتها، ومع ذلك لا تبطل تعويذة سحرها. لطالما قدّمت السينما هذا الموضوع، وغالباً ما ركّزت على حكايا البشر المسحوقين وراء واجهات المدينة الخلابة. لا يخرج فيلم حكايا اسطنبول، للسيناريسـت والمخرج أوميت أونال، عن هذه السياق، لكن بخصوصيةٍ تركيةٍ.

يقوم الفيلم على حبكة القصص المتقاطعة؛ بشرّ متفرّقون يجمعهم المكان اسطنبول، وتسحقهم يد القدر القاسية. تسير الحبكة كقصّة خياليّة للأطفال لكنها تجري في عالم واقعيّ. يبدأ الفيلم بصوت الراوي عازف الطبلّة دينيس يقول: "كلّ شيء ستجدونه هنا، حب، جنس، خيانة، انتقام، كلّ ما يمكن أن تحمله حكاية". تتقاطع مصائر البشر، لكنهم أشبه بذرات غبار مبعثرةٍ تلتقي عرّصاً فقط. اشترك أربعة مخرجين في إخراج الفيلم مما منحه حيويةً دون أن تتشتّت خيوط الحبكة. الحكاية الأولى عن عالم الحب والخيانة، بطلها حلمي عازف الكلارينيت الذي يعشق زوجته الشابة اللعوب، ويكتشف أنها تخونه فيعلّق بعد صدمته: "بأن الحكاية انتهت"، ويهيم على وجهه في شوارع اسطنبول. الحكاية الثانية يتعرّض فيها ملك عالم الجريمة إحسان للاغتيال من قبل مساعده الشخصي وزوجته، ثم يعتزمان قتل ابنته.... فتنقذها قرمة تعيش

تحت الأرض، تشبه شخصيةً خرافيّة، وتقول لها: «لا تنقي بأحد، هذا العالم عالم الذكور»، فأخوتها الأقزام السبعة طردوها من منزلهم لكن أحداً لم يرو حكايتها. تضيء هذه الجملة حقيقةً ساخرة، فشخصية عالم الحكايات الموعود تقول لها إن عالم الواقع مليءٌ بالغدر وبالألام، وهو ليس مثل ما لقّونا أيام الطفولة. واسطنبول، المدينة الحديثة الكبيرة، يحكمها الذكور. الحكاية الثالثة عن عالم الدعارة والحبّ، تقع فيها أنثى متحوّلة (بانو)، تعمل في الدعارة، في غرام شابّ يدعى فيكو. وتحاول الفرار من قوّادها لتلاقي فيكو لكنه لا يأتي، فقد دهسته سيارة، ثم يطاردها القوّاد. وفي لحظة رمزيّة تتعانق عقارب الساعة في محطة القطار معلنة قدوم منتصف الليل، ويفلت الحذاء من قدم بانو، وبدل أن يلتقطه الأمير مثل عالم الحكايا يلتقطه القوّاد ويرميها به ويشتمها. الحكاية الرابعة عن الأكراد الفقراء الريفيّين المهجّرين من أرضهم، وهي عن موسى من ماردين الذي لا يجد ما يسدّ رمقه فيدخل فيلا عائلة من بقايا باشاوات اسطنبول، فتلقاه أنثى تعيش في وهم الباشوية وعالمها، تستقبل موسى -الذي يشبه جدّها- على أنّه الباشا، وتحذّثه عن الأموات: يقول لها موسى البسيط الريفيّ بالكردية: استيقظي، أنت تعيشين حلماً، فتجيبه بالتركية: لا أفهم لغة عالم الأموات. يعبرّ المشهد عن انعدام لغة الحوار بين الأكراد والأترك. الحكاية الخامسة عن عالم الجريمة أيضاً، واستغلال المرأة، إذ تقع امرأةٌ حاملةٌ من أترك ألمانيا في

غرام رجل عصابةٍ يستغلها لتهريب المخدرات، فتتضي في السجن بضع سنوات. في النهاية تلتقي كلّ الحكايا ورموزها في مشهدٍ أخير، وفي حكايةٍ أخيرة. يصرخ حلمي، الهائم على وجهه: "استيقظوا يا قوم، هذه الأرض ليست لنا. سنغادر إلى أرض أخرى، هناك حيث النساء مختلفات، الأصدقاء مختلفون، الحب مختلف. سنغادر، ابقِ وحيدةً يا اسطنبول. ألم تستيقظوا بعد؟ أعرف كيف أوقظكم". ثم يبدأ بعزف الكلارينيت مثل حكاية العازف والفئران، يعزف وتلاحقه جميع شخصيات القصة. وقرب البحر يتعقبونه والشمس تصعد والكاميرا تصعد في لقطة علوية صاعدة، تعطينا مرّةً أخرى صورة المدينة التي تسحق قاطنيها. يسرد الفيلم حكايا البشر الذين تتعجّ بهم اسطنبول ويحترقون فيها مثل فراشات الضوء، وربما يسرد حكايا آلاف البشر غير المروية في زحام عالمنا الحديث، حيث يسقط الناس ويصعدون دون أن يدركهم أحد.



المساءلة المجتمعية في سوريا

«بحث استطلاعي يرصد واقع مساءلة الأفراد للمؤسسات في عشرة مجتمعات محلية»

يندرج بحث المساءلة المجتمعية في سوريا، الذي أصدره مركز المجتمع المدني والديمقراطية، ضمن البحوث الاستطلاعية التي تهدف إلى قياس مستوى مشاركة المواطنين في مساءلة المؤسسات التي تقدّم الخدمات في مناطق سكنهم. وقد اعتمد على المقابلة المقننة كأداة لجمع المعلومات الميدانية.

يكتسب هذا البحث أهميته في فهم التغيرات التي حدثت بعد اندلاع حركة الاحتجاجات عام ٢٠١١، ويجيب عن تساؤل رئيسي «حول واقع مشاركة الأفراد في مساءلة المؤسسات الناشئة في مناطقهم بعد خمس سنوات من اندلاع الثورة الشعبية عام ٢٠١١؛ وما هو دورهم في مساءلة المؤسسات ومكافحة الفساد كما يرونه هم، وكيفية ممارسة هذا الدور».

تكوّن استمارة المقابلة من ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: يقيس رضى الأفراد عن المؤسسات في مناطق عملهم.

- المحور الثاني: مستوى المشاركة في مساءلة المؤسسات التي تقدّم الخدمات.

- المحور الثالث: يقيس وعي الفرد دوره في مكافحة الفساد.

خصائص عينة البحث: بلغت العينة الإجمالية (١٢٠٦) أفراد، موزعين على عشرة مجتمعات محلية في ثماني محافظات سورية (حلب المدينة وريفها، ريف إدلب، ريف حماة، الحسكة وريفها، دمشق وريفها، السويداء، درعا). وتوزعت على أربع مناطق سيطرة، هي (مناطق سيطرة قوات حماية الشعب الكردية، ومناطق سيطرة المعارضة المسلحة، ومناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية). بلغت نسبة الإناث من العينة ٤١٪، متفاوتة بحسب مناطق السيطرة المختلفة. وتركز التوزيع العمري للعينة في الفئة الشابة بين أعمار ١٨-٣٠ عام، بمعدل النصف تقريباً.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

* هناك عدم رضى من الأفراد عن المؤسسات العاملة في مناطقهم: إذ رأى أكثر من ثلثي الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن هناك فساداً في هذه المؤسسات. ويرى حوالي نصف أفراد العينة أنها لا تلبى الخدمات ذات الأولوية، ولا تنظم لقاءات معهم. ويرى أكثر من نصف أفراد العينة أن هذه المؤسسات لا تقوم بدورها في مكافحة الفساد. وأكثر من نصف العينة ممن قدّموا شكاوى للمؤسسات في مناطقهم ولم تتم الاستجابة لها. بالمقابل هناك ضعف في مساءلة الأفراد للمؤسسات، إذ إن أكثر من ثلثي عدد أفراد العينة الإجمالي لم يطلعوا على تقارير المؤسسات العاملة في مناطقهم، وأكثر من ثلثي أفراد العينة لم يقدموا شكاوى لهذه المؤسسات، بالرغم من أن نصفهم اطلع بنفسه على حالة فساد داخل مؤسسة واحدة على الأقل. وعن مشاركة المؤسسات بمقترحات لتطوير عملها وتحسين الخدمات أجاب حوالي نصف أفراد العينة بالإيجاب. أما مستوى وعي أفراد العينة بدورهم في مكافحة الفساد فهو جيد جداً، إذ إن ما يزيد على الثلثين أجابوا بأن لهم دوراً في مكافحته. وعززت ذلك الإجابات عن الدور المنوط بهم في مكافحة الفساد، والتي دلت على مستوى الوعي بدور الأفراد، بالرغم من أن الممارسة الفعلية أدنى من مستوى الوعي، لكن الأساس في التغيير هو الوعي بالدور.

الأعياد أقواس قزح وأيقونات سلام

يمتاز المجتمع السوري بتنوع ثقافي وحضاري كبير يصل ما بين مكوناته بعلاقات اجتماعية عززها تاريخ مشترك وطويل؛ ونتيجة للحرب الدائرة في سوريا، تعرّض النسيج المجتمعي لسلسلة من الهزات التي باتت تهدد استمراره وبقاءه..

لذا يأتي هذا الكتيب (الأعياد أقواس قزح وأيقونات سلام) بالشرابة بين شبكة أمان ومنظمة بيت ماندبلا كخطوة للحفاظ القيم الموروثة عند الشعب السوري وإعادة نشر الوعي المشترك بين المكونات السورية، وتعزيز مفاهيم العيش المشترك وتقبل الآخر من خلال زيادة الوعي وفهم خصوصيات المكونات الأخرى عبر طقوسها في ممارسة الاحتفالات بالأعياد الدينية والقومية في المجتمعات المحلية التي تعيش فيها عدة مكونات. وبالرغم ان لكل مناسبة وعيد خصوصيتها لدى أحد الطوائف يحتفل بها أنصار وأتباع هذه الطائفة، لكن هذا لم يمنع من مشاركة بقية المكونات المشاركة وتبادل التبريكات.

يتضمن الكتيب شرحاً مبسطاً عن الأعياد والمناسبات الخاصة لكل طائفة ودين وعرق في سوريا حسب الروايات المحكية من أكثر من مصدر مع صور مرفقة تظهر طقوس الأعياد لدى المكونات؛ لذلك يؤكد معدو هذا الكتيب أنه يعتبر نسخة قابلة للتطوير والتعديل حسب الملاحظات الواردة من القراء.

والمكونات المذكورة في الكتيب هي: (الكوردية - الأشرورية - السريان - المسلمون - المسيحيون - الإسماعيلية - العلويون - الموحدون الدروز).





#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية،

والمصادقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

<https://www.facebook.com/aman.network.peace>

أنا المقتول ياعم أبو حسن نبيل الملاحم

«مرحباً بالثورة الإسلامية حتى في فرنسا»، هكذا صرخ رئيس اتحاد الملحدون في فرنسا مبشراً بتعميم الإلحاد إذا حكم الإسلاميون.. وخصّ بالإسلاميين الإسلام الخميني. وكان العفيف الأخضر، المفكر اليساري «المقهور»، قد نقل عن صديقه الإيراني أنهم، قبل أن يتولى «الولي الفقيه» إدارة شؤون الله، كانوا يشكون «السلطة» لله إذا احتاجوا إلى الشكوى، غير أنهم فقدوا أذن الله الصاغية بعد الخميني، وقد بات الله في حوزة السلطة.

كان هذا عن الإسلام الخميني، وقد اشتغل مُستنطقاً لله، وحارس بوابته. وليس بعيداً ذلك اليوم الذي تخال فيه يوسف القرضاوي ممسكاً بلحية كارل ماركس وهو يمليه «سورة البقرة»، طالباً استتابته. وما إن يقفز القرضاوي إلى السلطة حتى يأذن الله لبقية مؤمنيه أن يكفروا به، لنرى ماركس وهو يصرخ:

- يا الله، ثمة ديالكتيكية تاريخية ما كنت أعرفها.. سيكون ميدان التحرير مُلحداً.

وبعدها لن تجد من يصلي على النبي، وسيهجر المصريون أسماء من طراز محمد أو عمر أو زينب أو فاطمة، لتكون الأسماء بعد «كرسي» القرضاوي هي تحوّمس أو منقرع، وستشغل كليبواترا أسماء المواليد الجدد قاطبة.

سيكون الأمر كذلك، فبعد النهوض الخميني كان السقوط الإسلامي للمملكة الفارسية. وإذا جاز إيراد الإحصاءات فيكفي القول، نقلاً عن مقال للمستشرقة الفرنسية مارتين غوزلان، نشرته الأسبوعية الفرنسية «ماريان»، وعنوانه الفرعي «٣٠ عاماً من الثورة الإسلامية»، أن ٣٠٪ من الإيرانيين باتوا ملاحدة بعد انتصار الثورة.

- أي انتصار حققه لنا «الخميني»، نحن الملاحدة؟ وحده «الله»، إذا كان موجوداً، يعرف سرّ النصر المظفر الذي أهده

- يا بني، دعوهم يأكلون أنفسهم.

- ومن هم يا عم أبو حسن.

- الغول يأكل نفسه.

- وأنا؟

- عليك أن تتفرّج.

هي حكمة العم أبو حسن. ولكن ليس لي أن أنفّر وقد هتكا روحي كلاهما.. ساطور الإسلامي ومشنقة «الأسد»، وها هما اليوم في معركة السلاح بمواجهة بعضهما.

خصمان يتصارعان بالسلاح، غير أنهما يتشاركان معاً في «بزنس» السلاح.

خصوم السلاح.. شركاء بزنس السلاح.

وأنا المقتول يا عم أبو حسن.

صوّر

#المعتقلون_أولاً سجن حماه المركزي

sozy

#المعتقلون_أولاً
#detainees_first